المقدِّمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده, أما بعد:

فهذه رسالة للإمام السيوطي تمثل نوعا من التأليف مبعثه الخصومة العلمية التي يذكيها التنافس والتغاير بين العلماء, وهو نوع يتميز بالجدل العلمي والحوار الفكري, وما ينتج عن ذلك من الردود والاعتراضات والاستدراكات.

وكان الداعي لتأليف هذه الرسالة فتوى رفعت للإمام السيوطي حول بيان كلام الإمام البيضاوي في إعراب آية من كتاب الله العزيز, وقد بدأ الإمام السيوطي جوابه عن هذه الفتوى بكلام رصين بين فيه أن سبب إشكال هذا الكلام من الإمام البيضاوي وأمثاله على الناس قَصْر الهمم عن التوسع والتبحر في العلوم والاكتفاء منها بالمختصرات, ثم أجاب عن سؤال المستفتي بجواب شاف واضح مزيل ما يَرِد عليه من إشكال, تلا ذلك إيراد كلام المعترض عبد البر بن الشِّحْنَة على جواب الإمام السيوطي الذي قام بالرَدّ عليه نثرا وشعرا.

وقد استدعى عملي في هذا البحث تقسيمه قسمين:

1– الدراسة, وتشتمل على: ترجمة المؤلف, ترجمة عبد البر بن الشِّحْنَة, توثيق نسبة المخطوط, عنوان المخطوط, موضوع المخطوط, منهج السيوطي في المخطوط, وصف نسخ المخطوط, منهج التحقيق, نماذج من المخطوط.

2– التحقيق, وقد اتبعت فيه المشهور عند أصحاب هذا الفن.

أسأل الله التوفيق والسداد, وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل, إنه ولي ذلك والقادر عليه.

القسم الأوّل

الدِّراسة

وتشتمل على:

- ترجمة المؤلف
- ترجمة عبد البر بن الشِّحْنَة
- توثيق نسبة المخطوط
- عنوان المخطوط
- موضوع المخطوط
- منهج السيوطي في المخطوط
- وصف نسخ المخطوط
- منهج التحقيق
- نماذج من المخطوط

ترجمة المؤلِّف

المؤلف غني عن التعريف, فهو الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي المصري المتوفى عام 911هـ, وقد خص نفسه بترجمة في مؤلفين من مؤلفاته وهما: (حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة)[1], و(التحدث بنعمة الله)[2], وذكر أيضا في ترجمته مؤلفاته الكثيرة التي تركها لنا, بل إنه خص مؤلفاته بفهرس مستقل ذكر فيه مؤلفاته مرتبة على الفنون[3], وقد كُتب الكثير في ترجمته سواء في دراسات مستقلة، أم في رسائل الماجستير والدكتوراه التي كان موضوعها حول مؤلف من مؤلفاته, أو دراسة لجانب من جوانب السيوطي العلمية[4]؛ فمن الأولى– تجنبا للتكرار وخوف الإطالة– الاكتفاء بما سبقت كتابته في ترجمة السيوطي.

ترجمة عبد البر بن الشِّحْنَة[5]

قام السيوطي بالرد على عبد البر في هذه الرسالة كما جاء في عنوانها, والمقصود به عبد البر بن الشِّحْنَة كما جاء في ثنايا الرسالة[6], ورأيت أن أترجم له هنا بدلا من عمل ذلك في حاشية التحقيق، فكانت ترجمته كما يأتي:

---

(1) 153/1.

(2) ص 57 وما بعدها.

(3) انظر فهرست مؤلفاتي, مخطوطة للمكتبة الأزهرية.

(4) من الكتب مثلا: (جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية), (مكتبة الجلال السيوطي), (دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها), ومن الرسائل العلمية: (نواهد الأبكار وشوارد الأفكار) حاشية للسيوطي على تفسير البيضاوي, رسالة دكتوراه.

(5) انظر ترجمته في الضوء اللامع 33/4, شذرات الذهب 98/8, إعلام النبلاء 358/5, الأعلام 273/3.

(6) انظر ص17.

اسمه ونسبه:

قاضي القضاة سري الدين أبو البركات عبد البر بن قاضي القضاة محب الدين أبي الفضل محمد بن قاضي القضاة محب الدين أيضا أبي الوليد محمد بن الشِّحْنَة الحنفي, ومعنى الشِّحْنَة جاء بيانه في (إعلام النبلاء)[1] نقلا عن ابن الجوزي الذي قال: "الشحنة –بكسر الشين– والعامة تفتحها وهي غلط, قال شيخنا: وهو اسم للمرابط من الجند في البلد من أولياء السلطان لضبط أهله, وليس باسم الأمير والقائد كما يذهب إليه العامة, والنسبة إليها شِحني, وشحنية, ولا تقل: شحنكية, وهذه الكلمة غربية صحيحة, واشتقاقها من شِحنة البلد بالجند إذا تولى به".

حياته:

ولد بحلب ليلة الثلاثاء تاسع ذي القعدة سنة 851هـ, وانتقل منها بصحبة أبويه إلى القاهرة, اشتغل في علوم شتى على شيوخ متعددة, قال السَّخَاوي: "وحفظ القرآن, وكتبا في مختصرات العلوم, ومنها غالب الألفية لجده، وسمع ببيت المقدس حال إقامته فيه مع والده على خطيبه وشيخ صلاحيته الجمال ابن جماعة, والتَّقي أبي بكر القَلْقَشندي وغيرهما, وبالقاهرة على البدر النسّابة, وقرأ بنفسه قليلا رواية بعد على الأمين الأَقْصَرائي, والتقي الشُّمُنِّي, والجلال القُمُّصِي, والشمس المَلْتُوتي، وأم هانىء الهُورِينية، وهاجر القدسية وطائفة, وأجاز باستدعائي جماعة, وأكثر عن أبيه, وكذا أخذ في الفقه عن البدر بن عبيد الله, والزين قاسم بن قُطْلُوبُغَا مع أصوله, والحديث عن ثانيهما, وتردد أحيانا للتقي الشُّمُنِّي, ثم الكَافْيَاجي, وقرأ عليّ بحضرة أبيه يسيرا"[2].

وتميز بالذكاء والفطنة, وأذن له أبوه في التدريس والإفتاء ولم يزل طالبا, وولي الخطابة بجامع الحاكم, وتدريس الحديث بالحسينية, والتفسير بالجمالية, والإعادة بالصَّرْغَتمشِيَّة, والحديث بالزينية

---

(1) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء 310/5.

(2) الضوء اللامع33/4.

المزهرية, ولما عجز أبوه ناب عنه في الشَّيخُونية تصوفا وتدريسا, وكذا في تدريس الحديث بالمؤَيِّدية, وناب عنه أيضا في القضاء, واستبد في أكثر الأوقات بالتَّعَايين خصوصا الاستبدالات ونحوها وكثر الكلام فيه بسببها وبسبب غيرها, وتسلط على الكتابة في عدة فنون, ثم تولى قضاء حلب, ثم قضاء القاهرة, وصار جليس السلطان الغُوري وسَمِيره[1].

وكان بليغا منطقيا مهيبا شهما سخيا متوسعا في لذات الدنيا, لا يمسك في يده الدرهم ولا ما فوقه, ومن شأنه الافتخار, وعد المناقب الكبار, كما قال في صدر قصيدة[2]:

أُضَـــارُ وهَـــا منـــاقبيَ الكبـــار ... وبـــي والله للـــدنيا الفخـــارُ
بفضـــلٍ شـــائع وعلـــوم شـــرع ... لهـــا فـــي ســـائر الـــدنيا انتشـــارُ
ومجـــد شـــامخ فـــي بيـــت علـــم ... مفـــاخرهم بهـــا الركبـــان ســـاروا
وهمـــة لَـــوْذع مـــنهم تســـامى ... وفـــوق الفرقـــدين لهـــا قـــرار
وفكـــر صـــائب فـــي كـــل فـــن ... إلى تحقيقه أبدا يُصار

إلى أن قال:

سمـــوتُ لمنصـــب الإِفْتَـــاء طفـــلا ... وكـــان لـــه إلـــى قربـــي ابتِـــدارُ
وكـــم قـــررتُ فـــي الكشَّـــاف درســـا ... عظيمـــا قبـــل مـــا دار العِـــذارُ

واختُلف فيه ما بين مادح وقادح, قال السخاوي:" وليس بثقة فيما ينقله ولا بعمدة فيما يقوله, بل هو غاية في الجرأة والتقول, وقد اتُّهم بإخفاء (تفسير الفخر الرازي) في مجلد من أوقاف المؤيدية, وعاد الضرر على كثيرين بسببه.... ولو تصون وسلك طريق السداد, أو تستر أو تأدب مع

---

(1) انظر الضوء اللامع4/33, شذرات اذهب8/99.

(2) انظرشذرات الذهب8/99, إعلام النبلاء5/359.

مشايخ الوقت وفضلائها, أو ضبط لسانه عن الوقيعة في الأكابر لكان أخلص له وأقرب إلى محبة الناس فيه, ولكن ما يسلم من أذاه كبير أحد, بل ولا جُلُّ مَن سميته مِن شيوخه وأصهاره"[1], وقال ابن طولون:" ولم يثن الناس عليه خيرا"[2].

وقال الحِمْصي:"كان عالما متقنا للعلوم الشرعية والعقلية"[3], , وذكر الحِمْصي أيضا أن عبيد السَّلْموني شاعر القاهرة هجا عبد البر بقصيدة قال في أولها:

فَشَا الزُّور في مصرَ وفي جَنباتِها ولِمَ لا وعبد البر قاضي قُضاتِها

وعُقد على السَّلْموني بسبب ذلك مجلس بحضرة السلطان الغوري, وأُحضر في الحديد فأَنكر, ثم عُزر بسببه بعد أن قرئت القصيدة بحضرة السلطان وأكابر الناس, وهي في غاية البشاعة والشناعة, والسَّلْموني المذكور كان هجَّاء خبيث الهجو, ما سلم منه أحد من أكابر مصر, فلا يعد هجوه جَرْحا في مثل القاضي عبد البر, وقد كان له في ذلك العصر حشمة وفضل, وكان تلميذه القطب بن سلطان مفتي دمشق يثني عليه خيرا ويحتج بكلامه في مؤلفاته, وكان ينقل عنه أنه أفتى بتحريم قهوة البن[4], وفي يوم الخميس خامس شعبان سنة **921**هـ توفي عبد البر بن الشِّحْنَة بحلب, رحمه الله وعفا عنه.

مؤلفاته:

لعبد البر بن الشِّحْنَة –رحمه الله تعالى– مؤلفات عدة نذكر منها:

1– عقود اللآلئ والمرجان فيما يتعلق بفوائد القرآن[5].

---

(1) الضوء اللامع4/34.

(2) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان:313.

(3) شذرات الذهب8/98.

(4) انظر شذرات الذهب8/98.

(5) انظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون4/115.

2– شرح منظومة جده أبي الوليد بن الشِّحْنَة التي نظمها في عشرة علوم[1].

3– الإشارة والرمز إلى تحقيق الوقاية وفتح الكنز في فروع الفقه الحنفي[2].

4– شرح جمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه[3].

5– شرح منظومة ابن وهبان في فقه أبي حنيفة النعمان[4].

6– الذخائر الأشرفية في ألغاز الحنفية, وهو كتاب جمع فيه إلى ألغاز ابن العز الحنفي ألغازا ابتكرها, وأخرى نقلها من كتب علماء الحنفية, فذكرها مع إضافة شيء قليل من كتب الشافعية, وكثيرا ما أودعه أجوبة نظما عن أسئلة أوردها ابن العز في كتابه منظومة, وربما نظم بعض الأسئلة[5].

7– زهر الروض في مسألة الحوض, وهو كتاب لطيف في حوض دون ثلاثة أذرع هل يجوز فيه الوضوء أو لا؟ وهل يصير مستعملا بالتوضي فيه أو لا؟[6].

8– تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق[7].

9– منظومة في البكَّائين من الصحابة –رضي الله عنهم– في غزوة تبوك الذين نزلت فيهم ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ

---

(1) انظر شذرات الذهب 99/8.

(2) انظر كشف الظنون 97/1.

(3) السابق 596/1.

(4) انظر شذرات الذهب 99/8.

(5) انظر شذرات الذهب 99/8, إعلام النبلاء 358/5.

(6) انظر كشف الظنون 960/2, شذرات الذهب 99/8, إعلام النبلاء 358/5.

(7) انظر كشف الظنون 359/1.

تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾[1]، وبين فيها اختلاف المفسرين وأهل السِّيَر فيهم، ثم شرحها في رسالة لطيفة[2].

توثيق نسبة المخطوط

رسالة (الكَرّ على عبد البر) لا مرية في نسبتها للسيوطي، والأدلة متوافرة على ذلك من خارج الرسالة ومن داخلها، وذلك على النحو الآتي:

أولا: الأدلة الخارجية:

1– عدها السيوطي من مؤلفاته في فن اللغة والنحو والتصريف، وقد ذكر ذلك في (حسن المحاضرة)، و(التحدث بنعمة الله)، و (فهرس مؤلفاتي).

2– نقل السيوطي في حاشيته على تفسير البيضاوي المسماة بـ(نواهد الأبكار وشوارد الأفكار) [3] جزءا من رسالته هذه، وهو توجيه الإعراب الذي استُشكل من كلام البيضاوي في تفسيره.

2– عدها حاجي خليفة وكارل بروكلمان ضمن مؤلفات السيوطي[4].

3– نسبها السخاوي للسيوطي أثناء ترجمته[5].

4– جاءت الرسالة ضمن مجموع مخطوط فيه عدد من رسائل السيوطي، ففي نسخة المكتبة الأزهرية جاء قبلها رسالة بعنوان: (تشييد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان)، وجاء

---

(1) التوبة: 92.

(2) انظر شذرات الذهب 100/8، إعلام النبلاء 5/ 359.

(3) 456/2و457، رسالة دكتوراه.

(4) انظر كشف الظنون 1474/2، تاريخ الأدب العربي القسم السادس (10–11): 670.

(5) انظر الضوء اللامع69/4.

بعدها رسالة بعنوان: (الحبل الوثيق في نصرة الصديق), وهما من ضمن مؤلفات السيوطي[1], كما جاءت نسبة رسالة (الكَرّ على عبد البر) إلى السيوطي في أول نسختي الرسالة بعد ذكر عنوانها.

ثانيا: الأدلة الداخلية:

المعلومات المبثوثة داخل الرسالة تؤكد نسبتها إلى السيوطي, وهذه المعلومات كما يلي:

أ– الكتب الواردة في الرسالة:

جاء في الرسالة أن صاحبها ألف كتابا استنبطه من كتب شتى وتعب فيه كل التعب جمع فيه القواعد والأصول النحوية على غرار القواعد المذكورة في كتب الأشباه والنظائر الفقهية, ولاشك في أن هذا الكتاب هو كتاب (الأشباه والنظائر في النحو) للسيوطي.

وجاء في الرسالة أيضا أن صاحبها ألف كتابا في ذم المنطق, وللسيوطي ثلاثة كتب في ذلك هي: (القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق), و(صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام), و(جهد القريحة في تجريد النصيحة), وهو مختصر (نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق أهل اليونان) لابن تيمية[2].

ب– المواقف من بعض الشخصيات:

جاء في الرسالة مواقف من بعض الشخصيات إما بالدفاع عنها, وإما بالخصومة معها, وهذه المواقف للسيوطي كما أثبتت ذلك كتب التراجم, وهي كما يلي:

1– الدفاع عن الغزالي, وابن الفارض, وابن عربي, ورد غلط عبد البر فيهم, وهذا الموقف من السيوطي ثابت عنه في مصادر ترجمته, بل إنه ألَّف في ذلك, ففي دفاعه عن الغزالي ألف رسالة: (تشييد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان), وفي دفاعه عن ابن الفارض ألف مقامة بعنوان:

---

(1) انظر فهرست مؤلفاتي ل/127, و ل/125.

(2) انظر فهرست مؤلفاتي ل/127.

(قمع المعارض في نصرة ابن الفارض), وفي دفاعه عن ابن عربي ألف رسالة بعنوان: (تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي)[1].

2– الخصومة مع السخاوي, والجوْجَري, وهذه الخصومة ثابتة في مصادر ترجمة السيوطي, وألف في خصومته مع السخاوي مقامة بعنوان: (الكاوي في تاريخ السخاوي), وألف في خصومته مع الجوْجَري رسالة بعنوان: (اللفظ الجوهري في رد خَباط الجوْجَري)[2].

ج– دعوى الاجتهاد:

جاء في الرسالة أن المعترَض عليه مجتهد مَلَك دقائق الاستنباط, وأن المعترِض يتصدى للمجتهدين ويرد عليهم, ومن المعلوم أن السيوطي –كما هو ثابت في ترجمته– ادعى الاجتهاد في عصره, وترجم لنفسه مع العلماء المجتهدين الذين كانوا في مصر[3], وبسبب هذه الدعوى جرت بينه وبين علماء عصره مناقشات ومجادلات كثيرة, وصل بعضها إلى حد الخصومة والعداوة.

عنوان المخطوط

(الكَرّ على عبد البر) هو عنوان ما جاء مثبتا في كلتا نسختي الرسالة, وجاء عنوانها في (الضوء اللامع) [4]: (الكَرّ في خَباط عبد البر), وذكرها السيوطي ضمن مؤلفاته في فن اللغة والنحو والصرف بعنوان: (الكَرّ على عبد البر في إعراب آية) [5], وبهذا العنوان نفسه أثبتها صاحب (كشف الظنون) [6], والعنوان الذي ذكره السيوطي وتابعه عليه صاحب (كشف الظنون) هو الأجدر بالقبول, نظرا لصدوره من صاحب الرسالة نفسه, ولهذا جعلته عنوانا لهذه الرسالة.

---

(1) السابق ل/127, و ل/ 128.

(2) السابق ل/128, و ل/127.

(3) انظر حسن المحاضرة1/153.

(4) 69/4.

(5) انظر التحدث بنعمة الله: 114, فهرست مؤلفاتي ل/128.

(6) 1474/2.

ومعنى كلمة (الكَرّ) التي جاءت في أول عنوان الرسالة: العَطْف والرجوع[1], ومنه الكَرّ في الحرب, أي الحمل بالهجوم على الأعداء, ويقابله الفر الذي هو: الرَّوغَان والهرب[2], وقد يكون من أجل الكَرّ مرة أخرى, ويبدو أن مقصود السيوطي هنا من استخدام كلمة الكَرّ: الحمل على عبد البر ليبان سقم اعتراضاته وضعفها.

موضوع المخطوط

حفلت حياة السيوطي بكثير من الخصومات العلمية بينه وبين علماء عصره, وكان غضوبا على من ناصبه العداء العلمي, ويرُد على كل من يحاول الانتقاص من مكانته العلمية, ولا يكتفي أحيانا برد واحد على خصمه, كما لا يقتصر على الرد العلمي فقط, بل يدعمه برد مصبوغ بالطابع الأدبي, والأمثلة على ذلك مذكورة في مصادر ترجمته, وتتضح من أسماء مؤلفاته التي ألفها في الرد على خصومه, وهذه الرسالة التي بين أيدينا من هذا النوع, إذ كان الغرض منها رد اعتراض عبد البر جواب السيوطي على السؤال الذي رُفع إليه لبيان قول البيضاوي في إعراب جملة (يخرجهم) من قوله تعالى:﴿ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۗ ﴾[3], وسار السيوطي في رسالته لتحقيق هذا الغرض على خطوات معينة هي كما يلي:

1– إيراد سؤال الفتوى الذي رفع إلى السيوطي, والمتعلق ببيان قول البيضاوي في إعراب الآية الكريمة.

---

(1) انظر لسان العرب (كرر)135/5.

(2) السابق (فرر)50/5.

(3) البقرة: 257.

2– التقديم قبل الجواب على السؤال بمقدمة جميلة وضع السيوطي يده فيها على سبب الجهل والخلل في عدم فهم كتب وعلوم الأوائل, وهو ضعف الهمم والتكاسل عن التبحر والتوسع في العلوم, والرضا بقراءة المختصرات حتى يظن الواحد نفسه أنه صار عالما نحريرا, وأصَّل السيوطي من خلال هذه المقدمة لقاعدتين مهمتين وهما:

*** لا يُدرَك التبحر في العلم بمعرفة مسائله فقط, بل لا بد إلى جانب ذلك من معرفة أصول العلم وقواعده وأسسه التي يقوم عليها.**

*** لا يمكن الإحاطة بقواعد العلوم إلا لمن نصب نفسه للعلم, وأفنى عمره فيه.**

3– الجواب عن سؤال الفتوى المتعلق بالإعراب في الآية الكريمة, وإيراد إشكال على الجواب وإزالته.

4– إيراد نص المعترض على جواب السيوطي في إعراب الآية الكريمة.

5– رد السيوطي على اعتراضات المعترض نثرا.

6– رد السيوطي على اعتراضات المعترض شعرا.

ومما يجدر ذكره هنا أن للسيوطي رسالة أخرى تتعلق بهذه الآية الكريمة, وعنوانها كما جاء مثبتا على صفحة الغلاف: (فتح الغفور في ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾[1] الآية), استنبط منها عشرين ومائة نوع من أنواع البديع, والرسالة ضمن مخطوطات المكتبة الأزهرية, وذكرها السيوطي في كتابه (فهرست مؤلفاتي)[2] في فن التفسير بعنوان: (فتح الجليل للعبد الذليل في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾[3] الآية).

---

(1) البقرة: 257.

(2) ل/125.

(3) البقرة: 257.

منهج السيوطي في المخطوط

الرسالة محاورة علمية بين عالمين من كبار العلماء, متباينيِ المذهب والاهتمامات, وهي تدور في فلك الرد والاعتراض القائم على تتبع الغلط والأخطاء العلمية, ومحاولة إظهار الرأي الصواب في انتصار طرف على حساب الطرف الآخر, ومنهج السيوطي في هذه الرسالة قائم على اعتماد الأسلوب السهل الممتنع, الذي ليس فيه تعقيد ولا غموض, وكانت أبرز سمات منهجه في الرسالة ما يلي:

1– الإشارة إلى الخلافات النحوية بإيجاز شديد.

2– تدعيم رأيه بأقوال أئمة النحو, كابن مالك وأبي حيان وغيرهما.

3– استخدام القواعد الفقه والأصولية في رده.

4– افتراض أقوال أو مفاهيم للمعترِض والرد عليها.

5– استخدام الحجج العقلية والمنطقية في رده.

6– أمانته في نقل كلام المعترِض بنصه.

7– تدعيم موقفه بعد الرد العلمي النثري بالرد الأدبي الشعري.

ويؤخذ على السيوطي في الرسالة ما يلي:

1– الحدة في الرد المفضية أحيانا إلى السخرية والاستهزاء, وهو أمر لا يليق بالعوام من الناس فضلا عن العلماء, فعبد البر في اعتراضه على السيوطي كان مثالا للعالم الملتزم بحسن الأدب والأخلاق العالية, وحصر اعتراضه في النواحي العلمية والفكرية, ولم يمس السيوطي بكلمة من قريب أو بعيد, وكان صادقا حينما قال:" ينبغي على الإنسان أن يحرص على دَفْأ اللسان, ومحاسنة الإخوان, ليدخل في معنى قوله تعالى:﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾[1]", وذكر السيوطي أن ذلك مشترك الالتزام, وأنه لم يبدأ أحدا بسوء قط, ولم يرُد عليه من أول مرة, وإنما حين يكثر

(1) الرحمن: 60.

التعرض له ينتصر في بعض الأوقات, كما أنه وصف عبد البر بأخينا, ودعا له ولوالده وجده, وكل ذلك جميل من السيوطي, ولكن ليته نقَّى رده على عبد البر من بعض ألفاظ السخرية والاستهزاء التي تصل إلى درجة القسوة أحيانا, ومن أمثلة ذلك قوله: "فإنه مشكل عليه لقصوره", "ما به في كل ذلك إلا الجهل بمقاصدهم وسوء الفهم, وما أرى ذلك إلا مَقْتا من الله له ولأمثاله", " بهذا ومثله سقط عبد البر عندي مع الساقطين", "فيحتاج عبد البر إلى أن يجثو على ركبتيه بين يدي واحد من تلامذتي ويحث عليه في الألفية ليفهمه مقاصدها", "يا مسكين ضللت عن سواء السبيل, ", "يا تائه", "حق مثل هذا أن يسكت ذليلا خاسئا", "إغاظة لهذا الغبي المحجوب".

2– خروجه عن موضوع الاعتراض في رده على عبد البر إلى خلافات أخرى لا علاقة بينه وبينها, فرد السيوطي غلط عبد البر في فهمه الاتحاد عند الصوفية, وتكفيره لابن الفارض وابن عربي, وإساءته الأدب على الغزالي في مسألة (ليس في الإمكان أبدع مما كان), كل ذلك لا علاقة بينه وبين الاعتراض الدائر حول إعراب الآية الكريمة, ولأهل العلم كلام طويل في هذه المسائل ليس هنا مجال بسطها.

3– استخدامه لفظا من الألفاظ العامية في رده على عبد البر, وذلك في قوله:" هذا الكلام أفشر من الفُشار".

وصف نسخ المخطوط

لرسالة (الكَرّ على عبد البر) ثلاث نسخ مخطوطة فيما أعلم, استطعت بحمد الله الحصول على اثنتين منها, وهذا وصفها:

1– نسخة المكتبة الأزهرية بمصر, وهي ضمن مجموع برقم **312225**, وعدد أوراقها عشر ورقات, من الورقة **22 – 31**, وفي الورقة ثلاثة وعشرون سطرا, وكتب عنوانها بالمداد الأحمر, وكذلك ألفاظ (قوله) و (قول) و (أقول), واستعمل فيها الناسخ نظام التعقيبة, كما استخدم رمز: (إلخ) اختصارا لكلمة: إلى آخره, وليس فيها ذكر لاسم ناسخها, ولا لتاريخ النسخ, وتميزت

هذه النسخة بأنها مصححة, ففي حاشيتها تصحيح في أربعة مواضع, كما أن السقط فيها قليل لبعض الكلمات, وخطها حسن واضح؛ لذا جعلتها أصلا, ورمزت لها بالحرف (ز).

2– نسخة مكتبة سليم آغا بتركيا, وهي ضمن مجموع برقم 30/161, وعدد أوراقها إحدى عشرة ورقة, من الورقة 400 – 410, وفي الورقة واحد وعشرون سطرا, واستعمل الناسخ نظام التعقيبة, كما استخدم رمز:(ح) اختصارا لكلمة: حينئذ, ويكثر فيها التصحيف والتحريف والسقط, ويبدو أن ناسخها ليس بعربي الأصل, وليس فيها ذكر لاسم ناسخها, ولا تاريخ النسخ, وقد رمزت لها بالحرف (س).

3– نسخة برلين برقم 19/722, ذُكرت في (دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها) [1], ولم أتمكن من الحصول عليها.

منهج التحقيق

سرت في تحقيقي للمخطوط وفق المنهج الآتي:

1– كتابة النص وفق القواعد الإملائية الحديثة.

2– تشكيل ما يُشكِل, ومراعاة علامات الترقيم.

3– المقابلة بين النسختين, وإثبات الفروق بينهما.

4– عزو الآيات إلى سورها مع ذكر رقم الآية.

5– توثيق النصوص من مصادرها الأصيلة ما أمكن.

6– التعريف بالأعلام التي تحتاج إلى تعريف.

7– التعليق على ما يحتاج إلى تعليق.

---

(1) ص40.

نماذج من المخطوط

الورقة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية

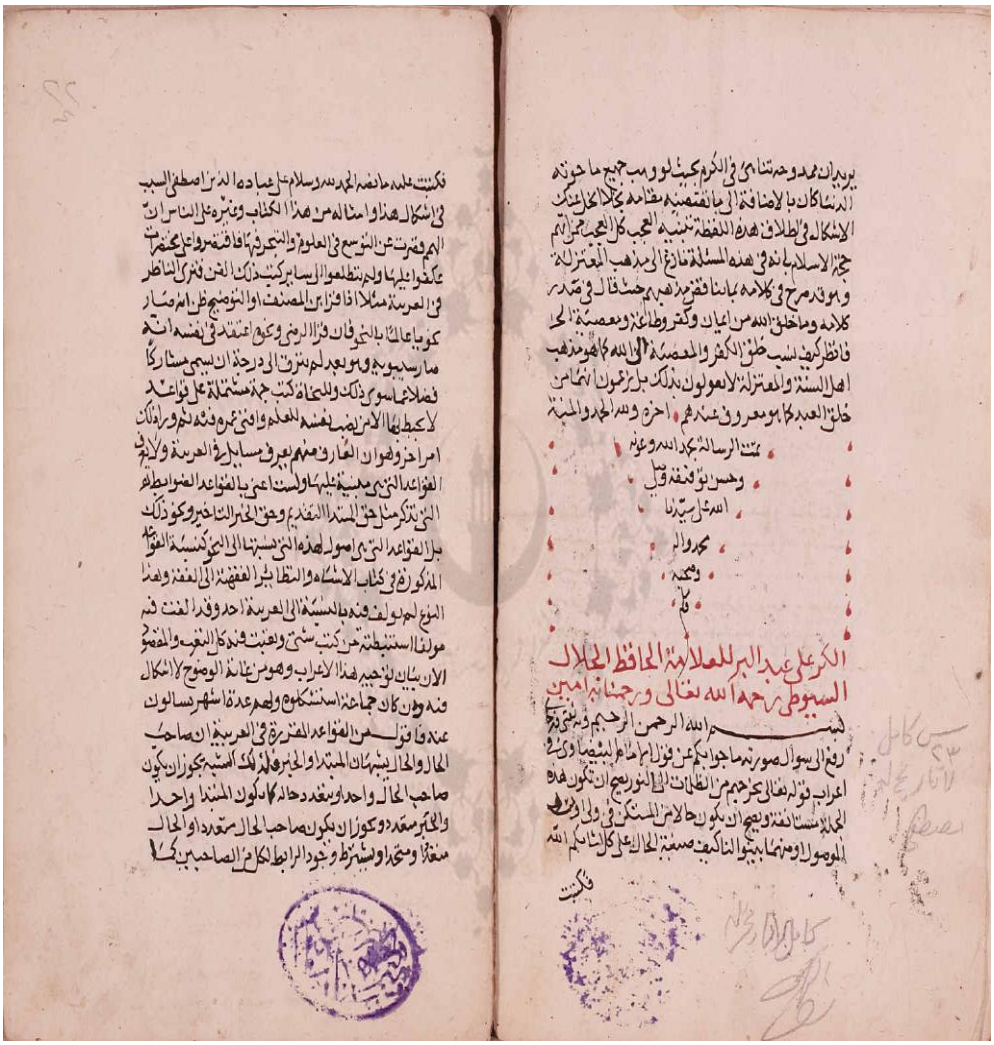

الكر على عبد البر للعلامة الحافظ الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ورحمنا آمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة الأزهرية

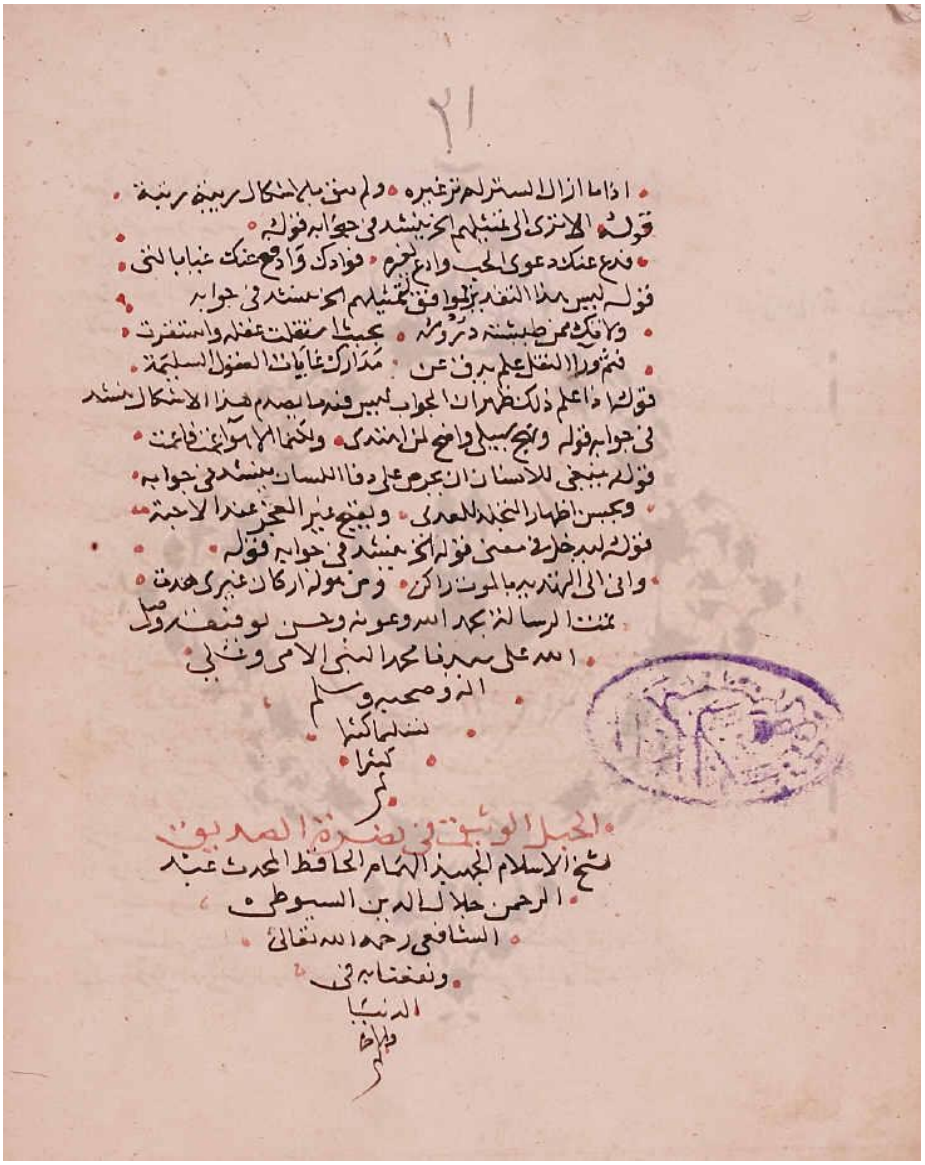

الورقة الأولى من نسخة مكتبة سليم آغا

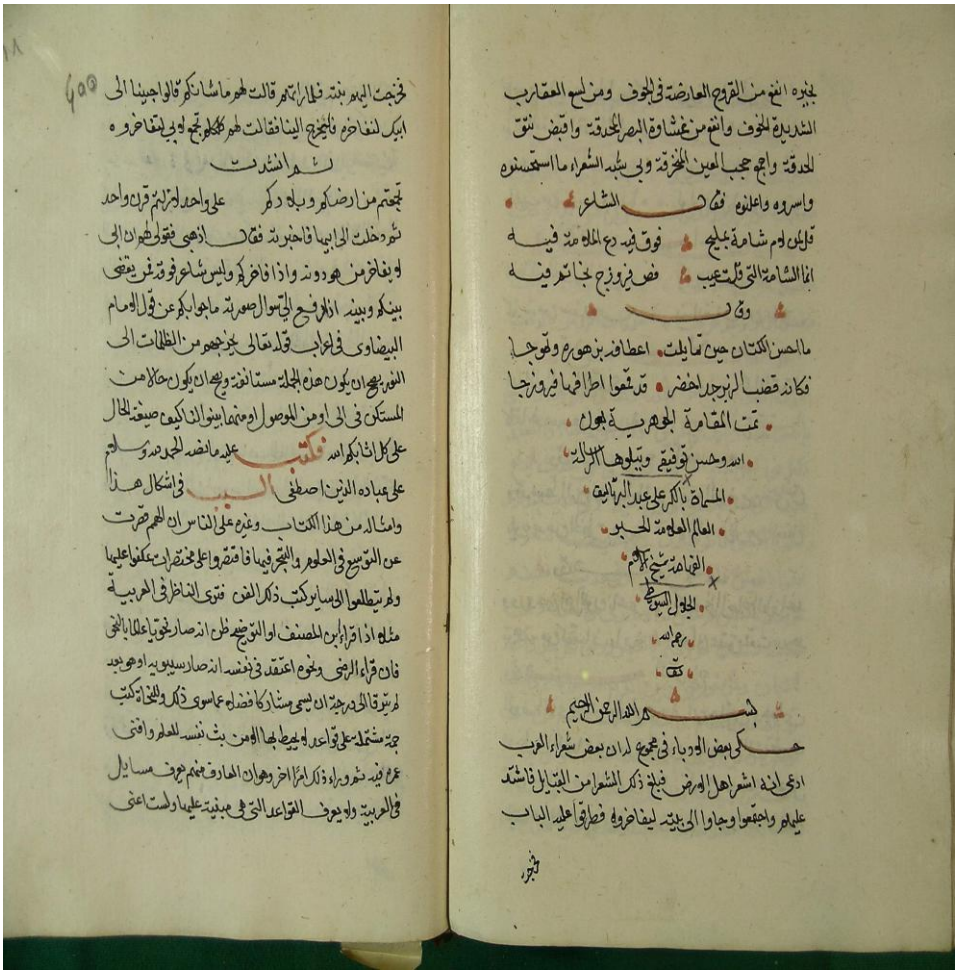

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة سليم آغا

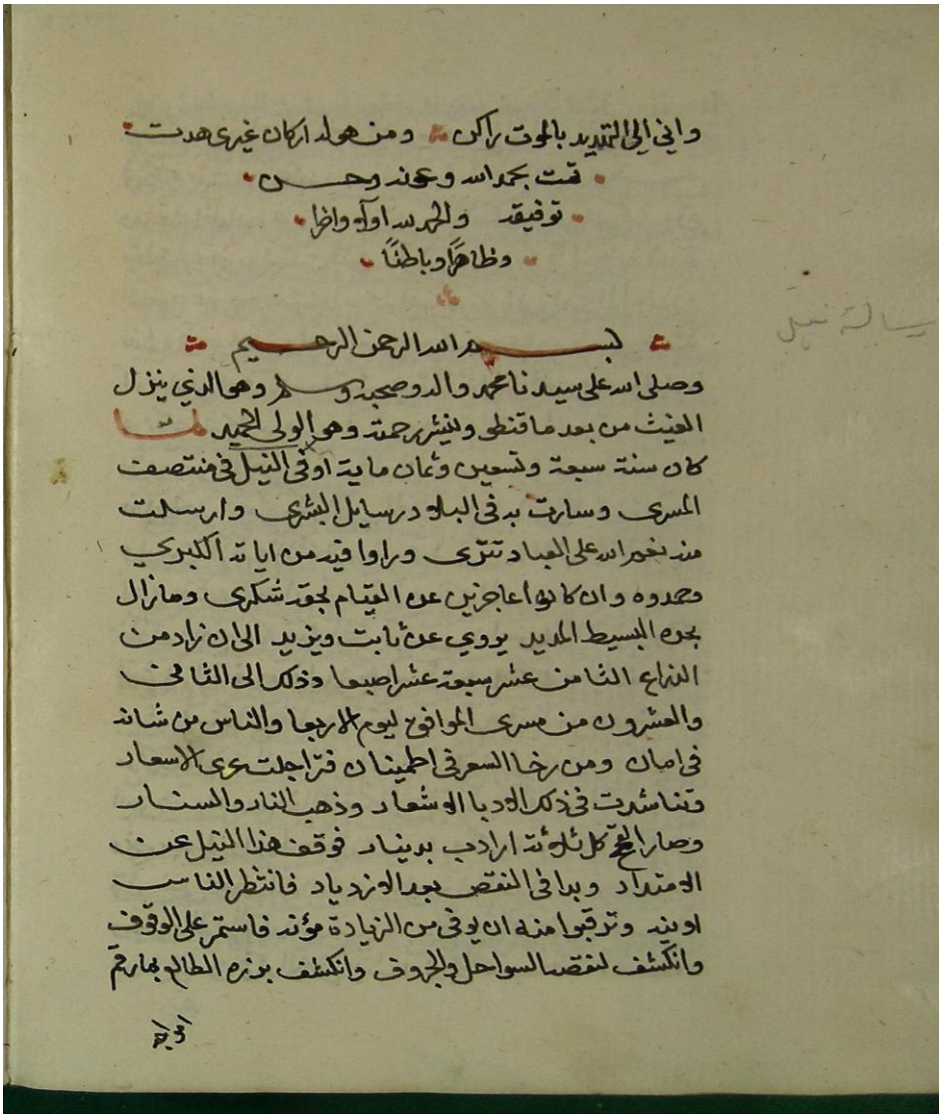

والى التمديد بالموت راكن ومن هذا ارکان غیری هدت
قمت بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه والحمد اولا وآخرا
وظاهرا وباطنا

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد والده وصحبه وسلم وهو الذي ينزل
الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد لما
كان سنة سبعة وتسعين وثمان مائة اوفى النيل في منتصف
المسري وسارت به في البلاد رسايل البشري وارسلت
منه نعم الله على العباد تترى وراوا فيه من ايات الكبري
وحدوه وان كانوا عاجزين عن القيام بحقه شكري وما زال
يحوم البسيط المديد يروي عن ثابت ويزيد الى ان زاد من
الذراع الثامن عشر سبعة عشر اصبعا وذلك الى الثاني
والعشرون من مسري الموافق ليوم الاربعا والناس من شاك
في امان ومن رخا السعر في اطمينان فراجلت عرى الاسعار
وتناشرت في ذكر الاديا الاشعار وذهب الغلا والسنبار
وصار الفحل كل ثلوثة اراديب بدينار فوقف هذا النيل عن
الامتداد وبدا في النقص بعد الازدياد فانتظر الناس
اوبته وترقبوا منه ان يوفي من الزيادة مؤنه فاستمر على الوقوف
وانكشف لنقصه السواحل والجروف وانكشف بوزم الطالع بمارجم

القسم الثّاني

النصُّ المحقَّق

/[22أ] بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي ورجائي[1]

رُفع إليَّ سؤال صورته: ما جوابكم عن قول الإمام البيضاوي[2]في إعراب قوله تعالى:﴿يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۗ﴾[3]: "يصح أن تكون هذه الجملة مُستأنفة, ويصح أن تكون حالا من المستكِنّ في﴿وَلِيُّ﴾[4], أو من الموصول, أو منهما"[5], بيِّنوا لنا: كيف صيغة الحال على كلٍّ–أثابكم الله–؟.

---

(1) قوله: (وبه ثقتي ورجائي) ساقط من س, وقد جاء بعد البسملة في س زيادة خلت منها ز, وهي عبارة عن قصة أدية وهذا نصها:" حكى بعض الأدباء في مجموع له أن بعض شعراء العرب ادعى أنه أشعر أهل الأرض, فبلغ ذلك الشعراء من القبائل فاشتد عليهم, واجتمعوا وجاءوا إلى بيته ليفاخروه, فطرقوا عليه الباب فخرجت إليهم بنته, فلما رأتهم قالت لهم: ما شأنكم؟ قالوا: جئنا إلى أبيك لنفاخره, فليخرج إلينا, فقالت لهم: كلكم تجمع لأبي لتفاخروه؟ ثم أنشدت:

تجمعتم من أرضكم وبلادكم على واحد لا زلتم قِرْن واحد

ثم دخلت إلى أبيها فأخبرته, فقال: اذهبي فقولي لهم: إن أبي لا يفاخر من هو دونه, وإذا فاخركم وليس شاعر فوقه فمن يقضي بينكم وبينه إذا ؟".

(2) عبد الله بن عمر القاضي ناصر الدين البيضاوي, كان إماما مبرزا, من آثاره: (المنهاج في أصول الفقه), ومختصر الكشاف في التفسير المسمى: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل), و(شرح المصابيح في الحديث), توفي سنة خمس وثمانين وستمائة, انظر طبقات الشافعية الكبرى 157/8, طبقات المفسرين للداودي 255/1.

(3) البقرة: 257.

(4) التي في أول الآية: (الله ولي الذين آمنوا ... الآية).

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل1/558, ونص كلامه: "والجملة خبر بعد خبر أو حال من المستكن في الخبر أو من الموصول أو منهما أو استئناف مبين أو مقرر للولاية".

/[22ب] فكتبت عليه ما نصه: الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، السبب في إشكال هذا وأمثاله من هذا الكتاب(1)وغيره على الناس أن الهِمَم قصُرت عن التوسع في العلوم والتبحُّر فيها، فاقتصروا على مختصرات عكفوا عليها، ولم يتطلعوا إلى سائر كتب ذلك الفن، فترى الناظر في العربية مثلا إذا قرأ (ابن المصنف)(2)أو (التوضيح)(3)ظنَّ أنه صار نحويا عالما بالنحو، فإن قرأ (الرضي)(4)ونحوه اعتقد في نفسه أنه صار سيبويهِ، وهو بعدُ لم يترقَّ إلى درجة أن يُسمَّى مشاركًا، فضلا عمَّا سوى ذلك.

وللنحاة كتب جمَّة مشتملة على قواعد لا يحيط بها إلا مَن نصَّب(5)نفسه للعلم وأفنى عمره فيه، ثم وراءَ ذلك أمر آخر وهو أن العارف منهم يعرف مسائل في العربية ولا يعرف القواعد التي هي مبنية عليها، ولست أعني بالقواعد الضوابطَ التي تذكر، مثل: حق المبتدأ التقديم، وحق الخبر التأخير ونحو ذلك؛ بل القواعد التي هي أصولٌ لهذه، التي(6) نسبتها إلى النحو كنسبة القواعد المذكورة في سائر(7)كتب(8) الأشباه والنظائر الفقهية إلى الفقه(9)، وهذا النوع لم يُؤلِّف فيه بالنسبة إلى العربية أحد، وقد ألَّفت فيه مؤلَّفا استنْبطته من كتب شتى، وتعبت فيه كلَّ التعب(10).

---

(1) يقصد (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) الذي هو تفسير البيضاوي.

(2) (شرح ألفية ابن مالك) لابنه بدر الدين محمد بن مالك, وهذا الشرح شهر بشرح ابن المصنف و بشرح ابن الناظم.

(3) (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام المصري, وهذا الشرح شهر بالتوضيح.

(4) (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب).

(5) في س: (بَثَّ).

(6) في س: (لهذا والتي).

(7) قوله: (سائر) زيادة من س.

(8) من س, وفي ز: كتاب

(9) وذلك مثل كتاب (الأشباه والنظائر) للقاضي تاج الدين السبكي, وكتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي نفسه.

(10) واسمه: (الأشباه والنظائر في النحو).

والمقصود الآن بيان توجيه[1]هذا الإعراب, وهو في[2] غاية الوضوح لا إشكال فيه, وإن كان جماعة استَشْكَلُوه[3], ولهم عدة أشهر يسألون عنه, فأقول:

من القواعد المقررة في العربية أن صاحب الحال والحال يشبهان المبتدأ والخبر[4]؛ فلذلك الشبه يجوز أن يكون صاحب الحال واحدا ويتعدد حاله, كما يكون المبتدأ واحدا، والخبر متعدد, ويجوز أن يكون صاحب الحال متعددا والحال[5]متعددا ومتحدا[6], ويشترط وجود الرابط لكل من الصاحبين[7], كما /[23أ] يشترط وجود الرابط لكل من المبتدأين, ومن القواعد المشهورة حتى في (الألفية)[8] أن الحال يأتي من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملا [فيه] [9], كما قال:

و لا تُجِز حالا من المضاف له إلا إذا اقْتَضى المضاف عملَه

---

(1) في نسخة س: (توفية), وقد ذكر السيوطي في حاشيته على تفسير البيضاوي المسماة بـ(نواهد الأبكار وشوارد الأفكار) 456/2 و 457 (رسالة دكتوراه) توجيه هذا الإعراب أيضا من قوله: (من القواعد المقررة) إلى قوله: (استعمال للمشترك في معنييه).

(2) من س, وفي ز: (من).

(3) في س: (استشكوه).

(4) وكثيرا ما يسمي سيبويه الحال خبرا, انظر الكتاب 49/2 و 86.

(5) قوله: (متعددا والحال) ساقط من س.

(6) انظر شرح التسهيل348/2, شرح الكافية الشافية754/2, المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية70/2.

(7) في س: (للمبتدأين).

(8) 46.

(9) قوله: (فيه) زيادة من س.

إذا تقرر ذلك فالوجه الأول: وهو أنها[1]حال من الضمير المستكِنّ في ﴿وَلِيُّ﴾ هو الأوضح, وهو الذي رجَّحه أبو حيان في (البحر)[2], فإن صيغة ﴿وَلِيُّ﴾ صفة مشبَّهة, وفيه ضمير الفاعل, والحال يأتي من الفاعل كثيرا, وتقدير الكلام: الله وليُّ المؤمنين حال إخراجه إياهم من الظلمات, أو حال كونه مُخرِجًا لهم, أي: تولاَّهم حيث أخرجهم, والحال قيدٌ في العامل, فجملة[3] الإخراج حال مبيِّنة لهيئة المُتَولي, وضمير (يخرج) المستتر فيه هو الرابط لجملة الحال بصاحبها, وإنما جُعل من ضمير ﴿وَلِيُّ﴾ لا من نفس ﴿وَلِيُّ﴾؛ لأنه واقع خبرا عن المبتدأ, والقاعدة أن الحال لا يأتي من الخبر[4]، بل من الفاعل أو المفعول وما[5]كان في معناهما, وهو المضاف إليه

---

(1) أي: جملة (يخرجهم).

(2) يأتي هنا إشكال وهو أنه ليس في (البحر المحيط) ما يدل على أن أبا حيان رجح جعل جملة (يخرجهم) حالا من ضمير (ولي), بل إن جعلها مستأنفة أحسن عنده, ونقل عن غيره جواز جعلها حالا, يقول أبو حيان:" والأحسن في (يخرجهم) و(يخرجونهم) ألا يكون له موضع من الإعراب، لأنه خرج مخرج التفسير للولاية، وكأنه من حيث إن الله ولي للمؤمنين بين وجه الولاية والنصر والتأييد بأنها إخراجهم من الظلمات إلى النور، وكذلك في الكفار.وجوّزوا أن يكون يخرجهم حالاً والعامل فيه ولي، وأن يكون خبراً ثانياً", انظر البحر المحيط294/2, وسيجيب السيوطي عن ذلك, انظر ص16.

(3) في س: (والحال قيد على المؤمنين جملة).

(4) حجة المانعين من ذلك أن العامل في ذي الحال هو العامل في الحال؛ لأنها هو في المعنى, وعلى هذا لا يكون الحال من المبتدأ ولا من الخبر؛ لأن العامل فيهما الابتداء –على رأي– وهو لا يعمل النصب في الحال, انظر التبيان في إعراب القرآن744/2, شرح المفصل58/2, التصريح بمضمون التوضيح598/2.

(5) في س: (أو ما).

بشرطه, أو المبتدأ على رأي[1], وأما الخبر فلا يأتي منه الحال؛ فلذلك عَدل إلى الضمير الذي هو فاعله.

والوجه الثاني: وهو أنها حال من الموصول واضح أيضا؛ لأنه مجرور بإضافة الصفة المشبَّهة إليه، فهو من قاعدة ما كان المضاف عاملا[2] فيه وهو في معنى المفعول؛ ولهذا لو جئت بدل الصفة المشبَّهة بالفعل ظهرت المفعولية، فيقال: الله تولى الذين آمنوا، فيكون﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعولا, والحال يأتي من المفعول, وتقدير الكلام: الله وليُّ[3] المؤمنين حال كونهم مُخرَجين بهدايته من الظلمات، فإذا قدَّرت الحال من ضمير ﴿وَلِيُّ﴾ كانت في تقدير: مُخرِجًا –بالكسر– اسم فاعل، وإذا قدّرتها من﴿ٱلَّذِينَ﴾ الذي هو في معنى المفعول كانت في تقدير: مُخرَجين –بالفتح– اسم مفعول. /[23ب]

والوجه الثالث: واضح أيضا وهو أنها حال منهما معا؛ فإن فيهما رابطين، رابط بالأول وهو ضمير (يخرج) المستتر الذي هو فاعل, ورابط بالثاني وهو ضمير﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الذي هو مفعول (يخرج), وهو (هم)، وتقدير الكلام على هذا: الله وليّ المؤمنين حال كونه مُخرِجًا لهم

---

(1) أجاز ذلك مَن لم يوجب اتحاد عامل الحال وصاحبه كسيبويه وابن مالك وابن يعيش الصنعاني, انظر الكتاب122/2و147, شرح التسهيل354/2, التهذيب الوسيط في النحو: 215, مغني اللبيب865/2, حاشية الصبان179/2.

(2) في س: (عملا).

(3) في س: (مولى).

بالهداية وحال كونهم مُخرَجِين بالاهتداء, وفي ذلك ملاحظة أخرى لقاعدة أصولية وهي استعمال المشترك في معنييه[1].

وقد كنت سُئلت عن هذا السؤال من مدَّة أشهر وتركت الكتابة عليه، ولكني كتبت عليه الآن بحسب ما اقتضته الحكمة الربانية، هذا آخر ما كتبته.

ثم إن واقفا[2] وقف على هذا الجواب فوجد فيه قولي: "إن[3] أبا حيان رجّح في (البحر) كون الحال من ضمير[4] ﴿وَلِيُّ﴾"، فاستشكل[5] ذلك؛ لكونه راجع عبارة (البحر) فلم يجدها تعطي ذلك، فإن عبارته: "والأحسن في ﴿يُخْرِجُهُم﴾ و ﴿يُخْرِجُونَهُم﴾ الاستئناف، وجوّزوا أن يكون حالا من ﴿وَلِيُّ﴾"[6], فهذه العبارة تعطي أنه رجّح الاستئناف لا الحالية، فكتبت إليه في الجواب:

إن[7] هذا ليس هو المراد؛ فإن المقام مقامان: مقام هل الأرجح في الجملة الاستئناف أو الحالية؟ ولا شك أن الاستئناف هو الراجح عندنا وعند أبي حيان وعند كل أحد, والمقام الثاني: إذا جوّزنا إعرابه حالا ففي صاحب الحال ثلاثة احتمالات، أحدها: ضمير ﴿وَلِيُّ﴾, والثاني:

---

(1) في س: (للمشتركان وفي معنييه), وقد نفى الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البضاوي2/583 أن يكون هنا استعمال للمشترك في معنييه, وما ذهب إليه السيوطي هو أحد المذاهب في مسألة استعمال اللفظ للمشترك في معنييه بشرط ألا يكونا ضدين ولا نقيضين, وفي المسألة أراء وتفصيلات أخرى, انظر الإبهاج في شرح المنهاج 1/256, البحر المحيط في أصول الفقه1/492.

(2) في س: (إن بعض أهل الفضل).

(3) في س: (لأن).

(4) في س: (ضمير من).

(5) في س: (فأشكل).

(6) البحر المحيط2/294, بتصرف من السيوطي.

(7) قوله (إن) ساقط من س.

الموصول, والثالث: هما[1] معا, والاحتمال الأول أرجح على هذا القول، فليس المراد أن أبا حيان رجّح في الجملة أنها حال, وإنما المراد أنه رجّح على قول الحالية أن صاحبها ضمير ﴿وَلِيٌّ﴾، فهذا من باب الترجيح لأحد الأقوال المفرَّعة على القول الضعيف, وفي الفقه من ذلك شيء كثير معروف في (الروضة) [2] و(الشرح) [3] وغيرهما, وأُخذ /[24أ] كون أبي حيان رجّح هذا على قول الموصول: من ابتدائه به, وكذا فعل السفاقسي[4] في إعرابه بداية، ثم قال:" ويجوز أن يكون حالا من الموصول"[5] ، هذا آخر الجواب على هذا الإشكال.

ثم بلغني بعد ذلك أنه أُشيع في البلد كتابة اعتراض على ما أجبت[6] به, وأنه أُحضر إلى المؤرِّخ شمس الدين السخاوي[7] ففرح به وكتبه في تاريخه[1].

---

(1) في س: (هي).

(2) الشرح الكبير للرافعي المسمى بـ(فتح العزيز بشرح الوجيز), وانظر مثالا على ذلك في 300/1.

(3) الشرح الكبير للرافعي المسمى بـ(فتح العزيز بشرح الوجيز), وانظر مثالا على ذلك في 300/1.

(4) إبراهيم بن محمد السفاقسي النحوي (697–742), من تلاميذ أبي حيان, وصنف (المجيد في إعراب القرآن المجيد), وهو تلخيص لكتاب شيخه (البحر المحيط), انظر بغية الوعاة 425/1.

(5) من قوله: (في إعرابه) إلى هنا ساقط من س, والمطبوع من إعراب السفاقسي جزء واحد يتضمن سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة.

(6) في س: (أجيب).

(7) محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي (831هـ–902هـ) محدث عصره, وله التصانيف العديدة في الحديث والتاريخ والتراجم, ترجم لنفسه ترجمة مطولة في كتابه (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) 8/2–32, وانظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع184/2.

وصار يعرضه[2] على كل مَن دخل إليه[3]–وذلك الظن به– فإنه بمعزِل عن هذا الأمر خصوصًا وعن سائر العلوم[4] عمومًا، وغاية علمه معرفة الأشعار والوقائع التي يدَونها[5] في تاريخه صباحا ومساء، حقا كانت أو باطلا، وأما العلم فإنه لا يميز فيه بين الصواب والخطأ, ولا بين الحق والباطل[6].

ثم بعد أيام أُحضرت إليَّ ورقة الاعتراض, وأخبرني اثنان أنها نُقلت من خط المعترِض بذلك, وهو أخونا الشيخ سري الدين عبد البر بن قاضي القضاة محب الدين أبي الفضل بن العلامة محب

=

(1) ذكر السخاوي في (الضوء اللامع) 67/4 شيئا من هذا الاعتراض فقال في ترجمة السيوطي:" ونقص السيد والرضي في النحو بما لم يد مستندا فيه مقبولا.... وقال: إن من قرأ الرضي ونحوه لم يترق إلى درجة أن يسمى مشاركا في النحو". كما ذكر في69/4 أن من مصنفات السيوطي في رده على معارضيه: (الكَرّ في خباط عبد البر), ولم يرِه السخاوي كما قال.

(2) في س: (معرضة).

(3) في س: (عليه).

(4) في س: (العمل).

(5) في س: (بينها).

(6) قال الشوكاني في (البدر الطالع)333/1 بعد أن ذكر انتقاص السخاوي من السيوطي:" وعلى كل حال فهو غير مقبول عليه لما عرفت من قول أئمة الجرح والتعديل بعدم قبول الأقران في بعضهم بعضا مع ظهور أدنى منافسة, فكيف بمثل المنافسة بين هذين الرجلين التي أفضت إلى تأليف بعضهم في بعض, فإن أقل من هذا يوجب عدم القبول, والسخاوي – رحمه الله– وإن كان إماما غير مدفوع لكنه كثير التحامل على أكابر أقرانه كما يعرف ذلك من طالع كتابه (الضوء اللامع), فإنه لا يقيم لهم وزنا, بل لا يسلم غالبهم من الحط منه عليه, وإنما يعظم شيوخه وتلامذته, ومن لم يعرفه ممن مات في أول القرن التاسع قبل موته, أو من كان من غير مصره, أو يرجو خيره, أو يخاف شره".

الدين أبي[1] الوليد بن الشِّحْنَة الحنفي[2], وفقه الله تعالى وحفظه, وحفظ والده[3], ورضي عن جده[4].

فإذا فيها ما نصه[5]: قوله:(إن مَن قرأ الرضي لم يترق إلى درجة أن يُسمَّى مشاركا) ممنوع, لا بد له من دليل, بل الصواب أن مَن قرأ (الأَجْرُومِيّة)[6] وفهمها سُمِّي مشاركا؛ إذ[7] لا نعني بالمشارِك[8] في الفن إلا مَن أدرك مصطلحه بحيثُ يفهم ما يُذكر[9] فيه, ولكن تختلف شِرْكة المشارك بحسب ما أدرك من المصطلح.

قوله:(والمحاة . . . . إلخ) تحصيل الحاصل فلا فائدة في ذكره.

---

(1) في س: (ابن).

(2) سبقت ترجمته في قسم الدراسة ص1.

(3) في س: (وحفظه ووالده), ووالده هو: محب الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن محمود (804هـ–890هـ), ويعرف بابن الشحنة الصغير, مؤرخ وفقيه حنفي, تولى القضاء بحلب ومصر, ومرت به محن وشدائد, وكان آية في سرعة الحفظ, من آثاره: (طبقات الحنفية), (نزهة النواظر في روض المناظر), (المنجد المغيث في علم الحديث), انظر الضوء اللامع 295/9, الأعلام 51/7.

(4) محب الدين أبو الوليد محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن أيوب بن الشحنة محمود, والشحنة جده الأعلى محمود الشهير بابن الشحنة التركي الأصل الحلبي الحنفي (749هـ – 815هـ), برع في الفقه والأصول والنحو والأدب, وتولى القضاء بحلب ودمشق والقاهرة, من آثاره: (روض المناظر في علم الأوائل والأواخر), (السيرة النبوية), منظومة في عشرة علوم, انظر الضوء اللامع 3/10, شذارت الذهب 113/7, الأعلام 44/7.

(5) في س: (ضمنه).

(6) مقدمة نحوية مشهورة, وسميت بذلك نسبة إلى مؤلفها محمد بن آجُرُّوم الصِّنهاجي المتوفى عام 723هـ.

(7) من قوله: (ممنوع لا بد) إلى هنا ساقط من س.

(8) في س: (ولا يعني المشارك).

(9) في س: (يدرك).

قوله:(في غاية الوضوح) ممنوع، وسند المنع أنه ليس مُدرَكًا بالبديهة بل بالنظر، ولا يقال فيما لا يُدرك إلا بالنظر: إنه في غاية الوضوح.

قوله:(فلذلك الشبه. . . .إلى آخره) يقتضي أن المبتدأ يجوز تعدده مع اتِّحاد خبره, كما أن صاحب الحال يكون متعددًا /[24ب] والحال متَّحدة, ولا أظن شيئا من الأمرين صحيحا, لا يقال: قول النحاة: "يجوز أن يكون الحال من الفاعل والمفعول معا": يُؤخذ منه اتِّحاد الحال مع تعدد صاحبها؛ لأنا نقول: هو إنما جعل الاتِّحاد يقابل[1] التعدد، فيكون مراده بالاتِّحاد: الإفراد، لا الاتِّحاد من جهة اللفظ والمعنى, ولا كذلك النحاة؛ فإن مرادهم بالاتِّحاد: الاتِّحاد من جهة اللفظ والمعنى[2]، لا الإفراد، ألا ترى إلى تمثيلهم لذلك بقولهم: لقيت زيدًا راكبين، فإنه متعدد من جهة أن صاحب الحال متعدد، وإن اتَّحد لفظ الحالين ومعناهما, فليُتأمل!.

قوله:(إذا كان المضاف عاملا فيه) أعاد الضمير على[3] المضاف إليه، وهو وَهْم؛ لأن الغرض أن يكون المضاف عاملا في الحال, كما صرّح به ابن هشام –رحمه الله– في (التوضيح)[4], وإلا فالمضاف عامل في المضاف إليه دائما[5], فلم يبقَ للتقييد[6] فائدة، لا يقال: وهو أيضا

---

(1) في س: (مقابل).

(2) من قوله: (ولا كذلك) إلى (والمعنى) زيادة من س، وهي في رد السيوطي الآتي، انظر ص 25.

(3) قوله: (الضمير على) ساقط من س.

(4) 325/2.

(5) قوله (دائما) ساقط من س.

(6) في س: (للقيد).

إنما أعاد الضمير على الحال؛ لأنا نقول: يردُّ هذا قوله فيم[1]ا بعدُ: (فهو) يعني المضاف إليه[2] (مجرور بإضافة الصفة، فهو من قاعدة ما كان[3] المضاف عاملا فيه).

قوله: (والحال لا يأتي من الجر) إطلاق في موضع التقييد، فإنه إذا كان الخبر في معنى المفعول جاءت الحال منه, كما في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ﴾[4], وقال ابن هشام في (المغني)[5] نقلا عن النحاة في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾[6]: "إن (مصدقًا) حال مؤكِّدة؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدقا", وكذا[7] إعراب السَّمين[8], وليس هاهنا إلا المبتدأ والخبر.

فإن قال: هذا داخل في قولي: "أو ما كان في معناهما", قلنا: فحينئذ[9] تَدَافَع[10] كلامُك، حيث قلتَ أولا: "ولا يأتي الحال من الخبر".

قوله: (فإذا قدرت الحال من ضمير (ولي) كانت في تقدير: مخزِيًا بالكسر) هذا يؤخذ من[1] تمثيل (الجُروميَّة) للحال من الفاعل، تقول: جاء زيد راكبا[2].

---

(1) من س, وفي ز: (فيها).

(2) هذا التفسير لعبد البر.

(3) من قوله: (المضاف إليه مجرور) إلى هنا ساقط من س.

(4) هود: 72, وفي النسختين كتبت الآية بدون الواو.

(5) 605/2, وحديث ابن هشام كان في المسألة الثانية من مسائل لزوم الحال وهي الحال المؤكدة ونص عبارته:" قالوا: ومنه ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭽ؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدقا, والصواب أنه يكون مصدقا ومكذبا, وغيرهما, نعم إذا قيل: هو الحق صادقا, فهي مؤكدة".

(6) فاطر: 31.

(7) في س: (وكذلك).

(8) في س: (استبين), وانظر الدر المصون9/232..

(9) في س: (فإنه).

(10) في ز و س: يدافع, وما أثبته من كلام السيوطي الآتي في ص 29.

وقوله:(في تقدير: مخرَجين) يؤخذ من تمثيل (الجُروميَّة) للحال من المفعول بـ: ركبت الفرس مسرجا[3].

/[25أ] قوله:(وتقدير الكلام على هذا . . .إلخ) ليس هذا التقدير موافقًا لتمثيلهم الحال من الفاعل والمفعول بقولهم: لقيت زيدا راكبين؛ فإن تلك صيغة واحدة صحّ كونها حالا منهما, وما ذكره هنا صيغتان مختلفتان[4]لفظًا ومعنًى, وهذا محل الإشْكَال[5]؛ فإن الجملة مبنية للفاعل ومضافة إلى المفعول, فكيف يأتي بصيغة واحدة لفظا ومعنًى ويكون حالا منهما, إذا عُلم ذلك ظهر أن جواب الشيخ ليس فيه ما يَصدم هذا الإشكال أصلا, فتأمَّل.

قوله:(وفي ذلك ملاحظة. . .إلخ) ممنوع, فإن المشترَك: لفظ موضوع لمعنيين أو معانٍ مختلفة, وهذه الجملة ليس فيها اشتراك إلا من حيث الزمانان[6], لا من حيث المعنى.

وإنما ذكرت هذا القدر من التَّنْقِير مع اعترافي بالعجز والتقصير؛ لِمَا أنه ينبغي على الإنسان أن يحرِص على دَفَأ[7]اللسان, ومحاسنة الإخوان؛ ليدخل في معنى قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[8].

=

(1) في س: (يوجد في).

(2) انظر التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية: 135.

(3) السابق.

(4) في ز و س: (صيغتين مختلفتين).

(5) في س: (إشكال).

(6) في ز و س: (الزمانين).

(7) في س: (رقا), جاء في (لسان العرب) (دفأ)1/75: " الدِّفء والدَّفأ نقيض حدة البرد.... والدَّفأ, – مهموز مقصور: هو الدِّفء نفسه, إلا أن الدِّفء كأنه اسم شبه الظِّمْء, والدَّفأ شبه الظَّمأ".

(8) الرحمن: 60.

هذه[1] صورة ما وقفت عليه من الاعتراض بلفظه, وأنا أتكلم[2] عليه حرفا حرفا[3] بالحق لا بالتعَصُّب، فأقول أولا:

الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر, لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر[4]، ولله الحمد, الحمد لله الذي صدَّق مقالتي التي صدَّرت بها أول الجواب من قصور الهِمم, وعدم التوسع والتبحُّر في العلوم, حتى إن المعترِض بسبب ذلك قال ما قال, وكتب ما كتب, ولو كان عنده من التبحُّر والمعرفة والإتقان[5] ما عندنا لاسْتَحى أن يُنسب إليه مثل هذا المقال.

قول المعترض: (قوله: "إن مَن قرأ الرضي لم يترق إلى درجة[6] أن يُسمى مشاركا" ممنوع, لا بد له من دليل, بل الصواب أن مَن قرأ (الأجرومية) وفهمها سُمي مشاركا) أقول: الكلام على هذا الاعتراض من وجهين:

الأول: إن هذه العبارة التي أَورَدها وأَورَد عليها ساقها من عند /[25ب] نفسه على أنها معنى عبارتي, ولفظي: "فترى الناظر في العربية مثلاً إذا قرأ[7] (ابن المصنف) أو (التوضيح) ظن أنه صار نحويا عالما بالنحو, فإن قرأ (الرضي) ونحوه اعتقد في نفسه أنه صار سيبويه, هو بعد لم يترقَّ إلى

---

(1) من س, وفي ز: (هذا).

(2) في س: (أسم).

(3) قوله: (حرفا) الثانية ساقط من س.

(4) قوله: (الله أكبر) زيادة من س.

(5) قوله: (الإتقان) زيادة من س.

(6) من قوله: (للمقال. قول للمعترض) إلى هنا ساقط من س.

(7) في س: (إذا قرأ مثلا).

درجة أن يُسمَّى مشاركا", هذا لفظي, فعلَّقت الأمر على قراءته لما ذُكر, ولم أتعرَّض[1] لكونه فهمه ولا أتقنه, والمعترِض علَّق الأمر على القراءة والفَهم, والمرتَّب[2] على أمرين لا يَلْزم تَرَتُّبه[3] على أحدهما[4], فأين النقض حينئذٍ؟!.

وقد رأينا خلقا يقرؤون هذه الكتب وأكثر منها وأجل[5] على المشايخ, ولو سُئلوا عن مسألة في هذه الكتب التي قرؤوها خَبطوا فيها ولم يتقنوها, والمعترِض أعظم شاهدٍ بذلك[6], فكيف يَستكر ما ذكرتُه؟! ومما يدل لكون الأمر مرتَّبا على القراءة العارية عن الإتقان قولي بعد ذلك:" إن العارف منهم يعرف مسائل في العربية ولا يعرف القواعد...إلخ", فهذا صريح في أن المراد بِمَن قرأ أولاً: مَن قرأ ولم[7] يفهم, ومَن فهم[8] بعض الفَهم ولم يُتقن, وكل من القسمين لا يُسمَّى مشارِكا.

الوجه الثاني: إن العلماء قسَّموا الناس إلى مبتدئ, ومتوسط, ومنتهٍ[9], والذي ذكره المعترِض فيمَن قرأ (الجُروميّة) وفَهِمها هو حدُّ المبتدئ, وأما[10] المشارَكة فحدُّ المتوسط الذي يشارك

---

(1) في س: (أعترض).

(2) في س: (والمتركب).

(3) في ز و س: (ترتيبه), وما أثبته لعله الصواب.

(4) هذه من قواعد الفقهاء, انظر إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام 38/1, و207/3.

(5) قوله (وأجل) ساقط من س.

(6) في س: (والمعترض على الأمر على القراءة).

(7) في س: (ولا).

(8) قوله (ومن فهم) ساقط من س.

(9) في ز و س: (منتهي).

(10) قوله (وأما) ساقط من س.

المنتهي ويجاريه في غالب مسائل الفن, فعُلم أن ما[1] قال المعترِض فيه[2] أنه صواب غير صواب, ونظير عبارتي هذه عبارة وقعت للشيخ تاج الدين السُّبكي[3] في حدِّ المحدِّث, قال في كتابه (معيد النعم)[4]: "من الناس فرقة ادَّعت الحديث[5], فكان قصارى أمرها النظرَ في (مشارق الأنوار) للصاغاني[6], فإن ترفَّعَتْ إلى (مصابيح) البغوي[7], وظنت أنها بهذا القدر تصل إلى درجة المحدِّثين, وما ذلك إلا لجهلها بالحديث, فلو حفظ مَن ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب, وضمَّ إليهما من /[26أ] المتون مثليهما لم يكن محدِّثا, ولا يصير بذلك[8] محدِّثا ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ

---

(1) في س: (من).

(2) قوله (فيه) ساقط من س.

(3) عبد الوهاب بن علي السبكي (727هـ– 771هـ) قاضي القضاة, أمعن في طلب الحديث مع ملازمة الاشتغال بالفقه والأصول والعربية حتى مهر وهو شاب, وجرى عليه محن و شدائد كثيرة, من تصانيفه: (طبقات الشافعية الكبرى والوسطى والصغرى), و(جمع الجوامع) في أصول الفقه, و(الأشباه والنظائر) في الفقه, انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة233/3, الأعلام184/4.

(4) ص81, واسم الكتاب كاملا (معيد النعم ومبيد النقم).

(5) قوله: "من الناس فرقة ادعت الحديث" ليس في كتاب (معيد النعم ومبيد النقم) المطبوع, والذي فيه:" ومنهم فرقة ترقَّت عن هذه الفرقة وقالت: لا بد من ضم علم الحديث إلى التفسير, فكان قصارى أمرها...."

(6) الحسن بن محمد الصاغاني (577هـ–650هـ), حامل لواء اللغة في زمانه, من تصانيفه اللغوية: (مجمع البحرين), (التكملة على الصحاح), (الشوارد), وفي الحديث:(مشارق الأنوار) شرح صحيح البخاري, انظر بغية الوعاة519/1.

(7) الحسين بن مسعود المعروف بالفراء البغوي (436هـ – 516هـ), الحافظ المحدث, كان بحرا في العلوم, وكان يقال له: محي السنة, من تصانيفه: (التهذيب في الفقه), و(معالم التنزيل) في تفسير القرآن الكريم, و(مصابيح السنة), انظر وفيات الأعيان136/2.

(8) قوله: (بذلك) زيادة من س, وهي مثبتة في نص معيد النعم أيضا

فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾[1]. فإن رامَتْ بلوغ الغاية في الحديث –على زعمها– اشتغلت بـ(جامع الأصول) لابن الأثير[2], فإن ضمَّت إليه كتاب (علوم الحديث) لابن الصَّلاح[3], أو مختصره المسمَّى بـ(التقريب والتيسير) للنووي[4] ونحو ذلك, وحينئذٍ يُنادى مَن انتهى إلى هذا المَقام: محدِّث المحدِّثين, وبخاري العصر, وما ناسب هذه الألفاظ الكاذبة, فإنّ مَن ذكرناه لا يعدُّ محدِّثًا بهذا القدر, إنما المحدِّث مَن عرف الأسانيد[5] والعِلل[6], وأسماء الرجال, والعالي والنازل[7], وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون, وسمع الكتب الستة, ومسند أحمد بن حنبل, وسنن البيهقي[8],

---

(1) الأعراف: 40.

(2) للمبارك بن محمد الجزري, للمشهور بابن الأثير (544هـ – 606هـ), من مشاهير العلماء, نحوي لغوي, وسمع الحديث متأخرا, من تصانيفه: (النهاية في غريب الحديث والأثر), (جامع الأصول في أحاديث الرسول), (البديع في النحو), انظر بغية الوعاة2/274.

(3) عثمان بن عبد الرحمن الكَرْدي المعروف بابن الصلاح (577هـ – 643هـ), أحد المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال, من تصانيفه: (مقدمة ابن الصلاح) في معرفة أنواع علم الحديث, (شرح الوسيط) في فقه الشافعية, انظر وفيات الأعيان3/243.

(4) شيخ الإسلام يحيى بن شرف النووي (631هـ – 676هـ), الفقيه الشافعي الحافظ الزاهد, حاز قصب السبق في العلم والعمل, من تصانيفه: (تهذيب الأسماء واللغات), (شرح صحيح مسلم), (رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين), انظر طبقات الشافعية الكبرى8/395, شذرات الذهب5/354.

(5) الإسناد له معنيان: عزو الحديث إلى قائله مسندا, وسلسلة الرجال الموصلة للمتن, وهو بهذا مرادف للسند, انظر تيسير مصطلح الحديث: 16.

(6) العلة: سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث, انظر تيسير مصطلح الحديث: 76.

(7) الإسناد العالي: هو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر, والإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل, انظر تيسير مصطلح الحديث: 141.

(8) أحمد بن الحسين البيهقي (384هـ – 458هـ), الإمام العلم الحافظ صاحب التصانيف التي قيل إنها تبلغ ألف جزء, ومنها: (السنن الكبرى والصغرى), و(دلائل النبوة), و(الترغيب والترهيب), انظر وفيات الأعيان1/75.

ومعجم الطبراني[1], وضمَّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية[2], هذا أقل درجاته, فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطِّباق, ودار على الشيوخ, وتكلم في العِلل والوفَيَات والأسانيد كان في أول[3]درجات المحدِّثين, ثم يزيد الله مَن يشاء ما يشاء[4]".

قول المعترض: (إذ لا نعني بالمشارِك في الفن إلا مَن أدرك مصطلحه، بحيث يفهم ما يذكر فيه) . أقول: هذا هو حدُّ المتوسط الذي أشرتُ إليه, فيقال للمعترِض: الذي قرأ (الجُروميّة) وفَهمها أدرك المصطلح بحيث يفهم دقائق (كافية[5] ابن الحاجب) من غير توقف.

قول المعترض: (ولكن تختلف شركة المشارِك بحسب ما أدرك من المصطلح) .

أقول: هذا دليل على المعترِض؛ فإن المشارَكة مقولة بالتشكيك, وقولي[6]: (لا يُسمَّى مشارِكا) أردتُ به أعلى درجات المشارَكة التي ليس بعدها إلا درجة المنتهِي, ودرجة العالِم, ودرجة النحوي الذي يقال في ترجمته: سيبويه زمانِه, وعجبت للمعترِض كيف لم يفهم ذلك من العبارة مع كون

---

(1) سليمان بن أحمد الطبراني (260هـ – 360هـ), كان حافظ عصره, وبلغ شيوخه الألف, من أشهر كتبه: (المعجم الكبير والأوسط والصغير), انظر وفيات الأعيان2/407.

(2) الجزء كل كتاب صغير جُمع فيه مرويات راوٍ واحد من رواة الحديث, أو جُمع فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء, انظر تيسير مصطلح الحديث: 132.

(3) في س: (أقل).

(4) قوله: (ما يشاء) ساقط من س, وهي مثبتة في نص معيد النعم أيضا.

(5) في س: (الدقائق لكافية).

(6) في س: (وقوله).

سياق الأوصاف التي قبله ترشد[1] إلى ذلك! ومع ذكر الترقِّي! ومع كونه حَنفِيا[2]! ومن أصول /[26ب] مذهبه: أن المطْلَق ينصرف إلى الكامل[3].

قول المعترض: (قوله: "والنحاة... إلخ" تحصيل الحاصل، فلا فائدة في ذكره). أقول: فائدته تعريف الجاهل كيف العلم؟ حتى لا يظن بنفسه الظنون, ولا يتكلم فيما لا يعلم.

قول المعترض: (قوله: "في غاية الوضوح" ممنوع). أقول: هو معذور في ذلك؛ فإنه مُشكِل عليه لقصوره, لكنه بحمد الله في غاية الوضوح عندنا؛ لسرعة إدراكنا وطول باعنا –ما شاء الله لا قوة إلا بالله– ولا يُستنكَر أن يكون بعض العلم واضحا عند قوم مُشكِلا على آخرين, ولا يَخلُق الفَهم إلا الله.

قول المعترض: (وسند المنع أنه ليس مدركا بالبديهة بل بالنظر). أقول: قد ذكر أئمة المعقول –منهم طائفة من أهل المنطق الذي هو معظَّم عند الخصوم[4]–: أن ما كان نظريًّا عند قوم قد يكون[5] بديهيًّا عند آخرين؛ لاختلاف الناس في قوة الإدراكات وضعفها[6], ولذلك تقرير طويل

---

(1) في س: (التي ترشد) بزيادة (التي).

(2) في س: (خفيا).

(3) انظر التوضيح في حل غوامض التنقيح 121/1و365.

(4) نظرا لاعتماد المذهب الحنفي على الرأي والقياس كثيرا, على أن من الأحناف من ذم المنطق وحرم الاشتغال به أيضا كما ذكر السيوطي نفسه ذلك إذ يقول:" فن المنطق فن خبيث مذموم يحرم الاشتغال به.... نص على مجموع ما ذكرته أئمة الدين وعلماء الشريعة.... ونص عليه من أئمة الحنفية: أبو سعيد السيرافي, والسراج القزويني, وألف في ذمه كتابا سماه: (نصيحة المسلم المشفق لمن ابتلي بحب علم المنطق)". انظر الحاوي للفتاوي 255/1.

(5) قوله: (قد يكون) ساقط من س.

(6) انظر الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية: 13.

بسَطْناه[1] في كتابنا الذي ألَّفناه في ذمِّ المنطق[2], وحينئذٍ فهذه المسألة وإن كانت مدرَكة بالنظر عند الخَصْم وأمثاله فلا مانع من أن يكون عندنا مُدرَكا بالبديهة؛ لكثرة ممارستنا للعلم[3], بحيث صارت مسائله عندنا[4] مقرَرة في أذهاننا, كالمشاهَد برأي[5] العين, وقد يقوى ما أصله نَظَري حتى يلحق بالضروري, وذلك مقرر في الأصول وغيره[6].

قول المعترض: (ولا يقال فيما لا يُدرك إلا بالنظر: إنه في غاية الوضوح). أقول: لا يقال هذا للقاصر, وأما البارع[7] الماهر فإنه يقول ذلك على قدر مقامه, وشَتَّان بين مَن هو جالس على شاطئ[8] النهر يمد يديه[9] فيشرب, وبين مَن هو في صحراءَ وهو عطشانُ فأخذ المعَاول يحفر[10]

---

(1) في س: (استبطناه).

(2) انظر صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام: 219, ومن مؤلفات السيوطي في ذم المنطق كما جاء في رسالته فهرست مؤلفاتي ل/127: (القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق), وهو موجود ضمن كتابه الحاوي للفتاوى1/255, و (جهد القريحة في تجريد النصيحة), وهو مختصر (نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق أهل اليونان) لابن تيمية.

(3) في س: (بالعلم).

(4) في س: (صارت ممارستا).

(5) في س: (كالشاهد يرا).

(6) انظر البحر المحيط في أصول الفقه1/47.

(7) في س: (هذا للقاصم البارع).

(8) قوله: (شاطئ) ساقط من س.

(9) في س: (يده).

(10) في س: (يهز).

بها, فهو في غاية الكَدِّ[1] والنَّصَب, ثم قد يحصل[2] على المقصود, وقد يموت عطشا قبل أن يبلغ الماء.

قول /[27أ] المعترض: (قوله[3]: "فلذلك الشبه. . . .إلخ" يقتضي أن[4] المبتدأ تجوز تعدده مع اتحاد خبره، كما أن صاحب الحال يكون متعددا والحال متحدة[5]، ولا أظن شيئا من الأمرين[6] صحيحا). أقول: هذا تكلم في العِلم بالظن, ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[7], ولا عِبرة بالظن البيِّن خطؤه, لكن المعترض بنى[8] على فَهْمِه الذي فَهِمَه من الاتحاد, وهو مخطئ في ذلك الفَهْم على ما سنبيِّنه, ولا أستكر منه هذا[9] الفَهْم, فإنه غَلِط في فَهْم الاتِّحاد في العربية, كما غَلِط في أولياء الله ونسَبَهم إلى الاتِّحاد الذي هو كُفر[10], وهم بريئون منه,

---

(1) في س: (الكدر).

(2) في س: (يتحصل).

(3) قوله: (قوله) زيادة من س.

(4) قوله: (أن) ساقط من س.

(5) في س: (متحدا).

(6) في س: (الآخرين).

(7) النجم: 28.

(8) في س: (بني).

(9) في س: (من هذا).

(10) يرى السيوطي أن الاتحاد عند الصوفية قد فهم خطأ, وأنهم لا يريدون به أن المخلوق عين الخالق يقول:"الاتحاد باطل محال، مردود شرعاً وعقلاً وعرفاً بإجماع الأنبياء ومشايخ الصوفية وسائر العلماء والمسلمين، وليس هذا مذهب الصوفية، وإنما قاله طائفة غلاة لقلة علمهم وسوء حظهم من الله تعالى، فشابهوا بهذا القول النصارى الذين قالوا في عيسى عليه السلام: اتَّحَد ناسوتُهُ بلاهوتِهِ، وأما مَنْ حفظه الله تعالى بالعناية، فإنهم لم يعتقدوا اتحادا ولا حلولا، وإن وقع منهم لفظ الاتحاد فإنما يريدون به: محو أنفسهم، وإثبات الحق سبحانه....". انظر رسالة (تنزيه الاعتقاد عن الحلول والاتحاد) في الحاوي للفتاوي134/2.

=

وكَفَّر نَقَلة علم الأولياء كابن الفَارِض[1]وابن عربي[2], وهم من أكابر[3]المخلِّصين ورؤساء المؤمنين[4].

وأَسَاء الأدب على الغزالي[1] في مسألة: (ليس في الإمكان) [2], ونسَبَه إلى الفلسفة أو الاعتزال, وهو حُجة الإسلام وإمام السنة, وما به في كل ذلك إلا الجهل بمقاصدهم وسوء الفَهْم,

---

=

وما ذهب إليه السيوطي– غفر الله له – فيه نظر, قال الإمام أبو علي السكوني:"وكل كلام وإطلاق يوهم الباطل، فهو باطل بالإجماع، فأحرى وأولى بطلانه إذا كان صريحا في الباطل، فإن قالوا: لم نقصد بكلامنا ورموزنا وإشاراتنا الاتحاد والحلول، وإنما قصدنا أمرا آخر يفهم عنا، قلنا لهم: الله أعلم بما في الضمائر، وما يخفى في السرائر، وإنما اعترضنا نحن الألفاظ والإطلاقات التي تظهر فيها الإشارات إلى الإلحاد, والحلول والاتحاد", انظر مصرع التصوف: 138.

(1) عمر بن علي بن مرشد الحموي المصري (576هـ – 632هـ), سيد شعراء عصره, وصاحب الاتحاد الذي قد ملأ به التائية, جاور بمكة زمنا, وله ديوان شعر, انظر وفيات الأعيان454/3,سير أعلام النبلاء368/22.

(2) محمد بن علي الطائي الأندلسي, المعروف بابن عربي (560هـ – 638هـ)، قدوة القائلين بوحدة الوجود، تقول عنه الصوفية: إنه الشيخ الأكبر، والكبريت الأحمر، أنكر عليه أهل الديار المصرية شطحات صدرت عنه، فعمل بعضهم على إراقة دمه, له نحو أربعمائة كتاب ورسالة, انظر تاريخ الإسلام375/46, الأعلام281/6.

(3) من قوله: (بريئون منه) إلى هنا ساقط من س.

(4) هذا رأي السيوطي, وقد ألف رسالة في الدفاع عن ابن عربي سماها: (تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي), انظر فهرست مؤلفاتي ل/127, ومقامة في الدفاع عن ابن الفارض سماها: (قمع المعارض في نصرة ابن الفارض), انظر فهرست مؤلفاتي ل/128, وأما ما ذهب إليه ابن الشحنة من تكفير ابن عربي وابن الفارض فلم يكن بدعا فيه, فقد نقل غير واحد من العلماء المحققين القول بضلالهما وفساد معتقدهما, وقد صنف برهان الدين البقاعي الشافعي المحدث والمفسر المتوفى عام 885هـ كتابين سمى أولهما: (تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي), وسمى الثاني: (تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد), وقد جمع فيهما أقوال العلماء في كشف عوار ابن الفارض وابن عربي وبيان كفرهما, وقد نشر الكتابان باسم (مصرع التصوف), انظر أمثلة لأقوال العلماء في الصفحات:150–174.

وما أرى[3] ذلك إلا مَقْتا من الله له ولأمثاله, حيث أقامهم في الإنكار على أوليائه ليُرْدِيَهم[4], ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾[5].

قول المعترض:(لا يقال قول النحاة: "يجوز أن يكون الحال من الفاعل والمفعول معًا" يُؤخذ منه اتحاد الحال مع تعدد[6] صاحبها؛ لأنا نقول: هو إنما جعل الاتحاد يقابل[7] التعدد، فيكون مراده بالاتحاد: الإفراد، لا الاتحاد[8] من جهة اللفظ والمعنى, ولا كذلك النحاة؛ فإن مرادهم بالاتحاد: الاتحاد من جهة اللفظ والمعنى، لا الإفراد) . أقول: بهذا ومثله سقط عبد البر عندي مع الساقطين, وما كنت أظن أن[9] القصور بلغ به هذا إلا أن يكون قصد بذلك العناد والتعصُّب المَحْض, مع كونه عالما بالحق في ذلك, وذلك لأني[10] عبَّرت بالاتحاد

=

(1) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (450هـ–505هـ), فقيه شافعي متصوف، كان شديد الذكاء, له نحو مئتي مصنف, منها: (إحياء علوم الدين), (تهافت الفلاسفة), (المستصفى من علم الأصول), انظر تاريخ الإسلام35/115, الأعلام7/22.

(2) انظر إحياء علوم الدين4/258, سير أعلام النبلاء19/337, وعبارة الغزالي جرى فيها مناقشات بين العلماء ما بين الإنكار والاعتذار, وألفت فيها رسائل, فالسيوطي ألف –كما في فهرست مؤلفاتي ل/127–: (تشييد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان), ورد عليه برهان الدين البقاعي برسالة سماها: (تهديم الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان), انظر كشف الظنون1/513, معجم المناهي اللفظية: 483.

(3) من س, وفي ز: ادري.

(4) في س: (ليردّهم).

(5) الحج: 18.

(6) في س: (متعدد).

(7) في س: (مقابل).

(8) قوله: (الإفراد , لا الاتحاد) ساقط من س.

(9) قوله: (أن) ساقط من س.

(10) في س: (أني).

الذي عبَّر به النحاة, فادَّعى أن مرادي به[1] غير مرادهم به, وما أدري من أين له ذلك؟! أطلع الغيب أم أدرك ما في القلوب /[27ب] بغير ريب؟! وكيف أريد به غير ما أراده النحاة وأنا ناقل قواعدهم التي قرروها ومخرِّجٌ عليها؟! أفيظن أحد أني أنقل كلام أهل الفن مستشهدا به ثم أُريد به معنًى غير[2] المعنى الذي أرادوه؟!.

وقوله:(إنه أُخذ ذلك من جعلي الاتحاد يقابل[3] التعدد) غاية في سوء الفَهْم؛ لأن الاتحاد إذا كان في مقابلة التعدد لا يكون بمعنى الإفراد, بل يكون بمعنى الوحدة التي لا تعدد فيها[4], ولهذا لما ذكر أهل علم الحساب العدد جعلوا الواحد في مُقَابِله ولم يسموه عددا, وأما الاتحاد الذي بمعنى الإفراد فإنه مُقَابِله التثنية والجمع.

وأنا لم أقابل المتَّحد في[5] كلامي بالمثنى والمجموع بل بالمتعدد, فعُلم أن المرَاد بالمتَّحد[6] ما أراده النحاة وهو: الكلمة الواحدة, لا الكلمتان ولا[7] الكلمات, والكلمة الواحدة تصدق بالمثنى وبالمجموع[8], فقولك: جاء زيد وعمرو راكبين, صاحب الحال متعدد, أي: كلمتان, والحال

---

(1) في س: زيادة (من) قبل (غير).

(2) قوله: (معنى غير) ساقط من س.

(3) في س: (مقابل)

(4) في س: (تتعدد), وكذلك زيادة (لها) بعد فيها.

(5) قوله: (المتحد في) ساقط من س.

(6) قوله: (المتحد) ساقط من س.

(7) قوله: (لا) زيادة من س.

(8) انظر شرح الكافية الشافية754/2, منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 203, شرح المكودي على ألفية ابن مالك: 128,

متَّحد, أي: كلمة واحدة, وهي مثنَّاة, وقد اشتد عَجَبي من فَهْم عبد البر هذا الفَهْم حتى عرفتُ سببه!, وذلك أنه يظهر لي أن الذي أوقعه في ذلك قول (الألفية)[1]:

والحال قد يجِئ ذا تَعَدد لمفرد فاعلَم[2] وغيرِ مفرد

فرأى ابن مالك قابَل التعدد بالمفرد, فظنَّ أن التعدد يقابله الإفراد, وهو غَلَط كبير, ما فَهِم مَقصَد ابن مالك, فيحتاج عبد البر إلى أن يجْثُو على ركبتيه بين يدي[3]واحد من تلامذتي, ويبحث عليه في[4](الألفية) ليفهمه مقاصدها, وإنما ابن مالك قصد أن الحال يأتي متعددا, أي: كلمتين فأكثر, لصاحب مفرد أو مثنى أو مجموع[5], مثاله للمفرد: جاء زيد راكبا ضَاحكًا[6], وللمثنى: جاء الزيدان راكبين ضاحكين, وقس على ذلك, ويدخل في عبارته أيضا أن يكون الصاحب متعددا بناء على أن قوله:(وغير مفرد) صادق به أيضا[7], كما هو شأن عبارات /[28أ] المختصرات من تحميلها كل ما يمكن دخوله فيها ولو بوجه, وذلك لا يَستلزم أنه كلما ذُكر المتعدد كان مقابله الاتحاد بمعنى الإفراد, كيف وابن مالك لم يذكر في البيت الاتحاد؟![8] وهذا كله يُصدِّق ما قلته

---

(1) 47.

(2) في س زيادة: (وعلم).

(3) قوله: (بين) ساقطة من س.

(4) قوله: (في) ساقط من س.

(5) انظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية70/2.

(6) هذه الصورة وهي تعدد الحال واتحاد صاحبها وعاملها –ما لم يكن أفعل تفضيل– منعها الفارسي وابن عصفور وجماعة قياسا على الظرف, انظر المسائل البصريات778/2, المقرب155/1, التعليقة على المقرب: 257, شرح التسهيل349/2, منهج السالك: 203, المقاصد الشافية70/2.

(7) انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد224/6 , التصريح بمضمون التوضيح659/2.

(8) من قوله: (بمعنى الإفراد) إلى هنا ساقط من س.

أول الجَواب من قصور الناس وعدم توسُّعِهم وتبحُّرهم وإتقانهم, وإلا فلو اتَّسع نظرهم ورأوا تنوع عبارات الأئمة في كتبهم لصار لهم مَلَكة يقتدرون بها على فهم مقاصدهم.

قول المعترض: (ألا ترى إلى تمثيلهم لذلك بقولهم: لقيت زيدا راكبين، فإنه متعدد من جهة أن صاحب الحال متعدد، وإن اتحد لفظا الحالين ومعناهما, فليتأمل) . أقول: هذا الكلام أَفْشَر من الفُشَار[1] كما يدركه كل مَن سمعه, وبسببه مَحَوت اسم عبد البر من الطبقة التي كنت كتبتُ ترجمته فيها, ونزَّلته إلى طبقة سفلى, فإني[2] كنت كتبتُ ترجمته في الطبقة التي كتبتُ فيها ترجمة الشيخ شمس الدين الخطيب الوَزِيري ظانا أنه في طبقته[3]، فلما رأيته تكلم هذا[4] الكلام المهمَل عرفت حينئذٍ طبقته, وأنه لا إلمام له بالمعقولات أصلا, وأن حَقَّه أن يُترجم[5] في الطبقة التي فيها المُوعِيدِيَّة[6] , أو الشعراء, أو المؤرخون ومَن شاكلهم.

---

(1) جاء في القاموس المحيط (فشر)637/1:" والفُشار الذي تستخدمه العامة بمعنى الهذيان ليس من كلام العرب".

(2) قوله: (كنت كتبت ترجمته فيها) إلى (فإني) زيادة من س.

(3) ترجم السيوطي لابن الشحنة في كتابه (نظم العقيان في أعيان الأعيان): 171, ولم أجد فيه ترجمة للخطيب الوزيري, وكذلك لم أجد ترجمة له في مظان كتب السيوطي كـ(حسن المحاضرة), و(طبقات المفسرين), و(طبقات الحفاظ), وله ترجمة في (معجم المؤلفين)198/8 وهي: محمد بن إبراهيم الخطيب الوزيري المالكي (...–890هـ), شمس الدين, مفسر, مشارك في بعض العلوم, من آثاره: (حاشية على تفسير البيضاوي), و(مختصر المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للغزالي.

(4) في س: (كلم بهذا).

(5) في س: (وأن صفته أن يتركم).

(6) من س, وفي ز: (المواعيدية), والموعيدية نسبة لوظيفة المعيد الذي عليه قدر زائد على سماع الدرس, من تفهيم بعض الطلبة ونفعهم, وعمل ما يقتضيه لفظ الإعادة, انظر معيد النعم ومبيد النقم: 108.

فإن[1] قلتَ: فكان حقه ألا يُصرِّح باسمه في الرد, قلتُ: هو من بيت علم ورئاسة, فله بذلك شرف.

قول المعترض:(قوله: "إذا كان المضاف عاملا فيه" أعاد الضمير على المضاف إليه وهو وهم؛ لأن الغرض أن[2] يكون المضاف عاملا في الحال, كما صرح به ابن هشام في (التوضيح), وإلا فالمضاف عامل في المضاف إليه دائما, فلم يبق للتقييد فائدة) . أقول: **هذا الكلام يُنادِي على عبد البر بغاية القصور وقِلة البضاعة, ويصدِّق ما قلته أول الجواب, فإن عبد البر رأى كلام (التوضيح)،[3] فظنَّ بُطْلان ما عداه[4], ولو توسَّع في كلام الناس /[28ب] وفَهِم مقاصد النحاة لم يتكلَّم بمثل ذلك, وكون ابن هشام قال:"إن الغرض أن يكون المضاف عاملا في الحال"[5] صحيح لا يُنكر, وغيره قال:" الغرض أن يكون المضاف عاملا[6] في المضاف إليه الفاعلية أو المفعولية بأن يكون مصدرا أو وصفا"[7], وعبارة[1]بعضهم:" إذا كان المضاف بمعنى الفعل حسُن حينئذ مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأنه في المعنى فاعل أو مفعول"[2].**

---

(1) في س: (فلو).

(2) قوله: (أن) ساقط من س.

(3) 325/2.

(4) في س: (وظن بطلانه بما عداه).

(5) ونص عبارة ابن هشام:" وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان بعضه.... أو عاملا في الحال

(6) قوله: (عاملا) ساقط من س.

(7) لم أجده بهذا النص فيما رجعت إليه من مراجع, وانظر قريبا منه في شرح الألفية لابن عقيل644/1, شرح الألفية لابن جابر310/2, شرح الألفية لابن طولون413/1, حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر: 143.

وهذا عَيْن ما قررتُه؛ لأنه أمسُّ بالمعنى[3] الذي سقتُ الكلام لأجله, وهو أن الحال لا يأتي إلا من الفاعل أو المفعول, أو[4] ما في معناهما, وليس ما قاله ابن هشام منافيا لِما قاله غيره[5], بل كلاهما صحيح, فإنه إذا كان المضاف بمعنى الفعل كان عاملا في المضاف إليه وفي الحال معا, فهذا صحيح[6] وهذا صحيح, وقد جمع بعض النحاة بين الأمرين فقال: "إذا كان المضاف عاملا في المضاف إليه صحَّ مجيء الحال منه؛ لأن المضاف حينئذ[7] صالح للعمل في الحال"[8], وعلَّل بعضهم بتعليل آخر فقال:" العامل في المضاف إليه حينئذ الحرف المقدَّر بناء على أنه الجار للمضاف إليه – وهو قول ابن مالك– وهو لا يصح عمله في الحال, فإذا كان المضاف شبيها بالفعل كان عاملا في المضاف إليه وصالحا للعمل في الحال"[9], وعبارة أبي حيان:" إنمالم يَجُزْ الحال[10] من المضاف إليه لِما تقرر من أن[1] العامل في الحال هو العامل في صاحبها, وعامل

=

(1) قوله: (عبارة) ساقط من س.

(2) للسيوطي في (همع الهوامع)4/23 وفي (المطالع السعيدة):440 نص قريب جدا من هذا الكلام, إلا أن العبارة فيهما:"حسن جعل المضاف إليه صاحب حال".

(3) في س: (أحسن للمعنى).

(4) في س: (و).

(5) في س: (لما قال به غيره).

(6) قوله: (فهذا صحيح) ساقط من س.

(7) جاءت كلمة (غير) هنا في كلتا النسختين, والصواب باطراحها.

(8) لم أجده فيما رجعت إليه من مراجع.

(9) لم أجده فيما رجعت إليه من مراجع.

(10) قوله: (وعبارة أبي حيان: إنما لم يجز) ساقط من س.

المضاف إليه في غير ما هو بمعنى الفعل اللام أو الإضافة, و(2) كلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال"(3).

فإن كان المضاف بمعنى الفعل صحَّ مجيء الحال من المضاف إليه؛ لكون المضاف عاملا في المضاف إليه الفاعلية أو المفعولية وعاملا في الحال أيضا, فمَن لم يتبحَّر في كلام العلماء ويقف على متفرقات كلامهم /[29أ] فإنه بعد لم يترقَّ عن(4) درجة المبتَدِئ فضلا عن غيره.

وقول عبد البر: (إن(5) المضاف عامل في المضاف إليه دائما فلم يبق للتقييد فائدة) . يقال عليه: يا مسكين, ضللتَ عن سواء السبيل, فإن العمل الذي يعمله المضاف في المضاف إليه دائما هو عمل الجر في لفظه(6) الذي هو مقتضى الإضافة, وليس ذلك مُرادًا هنا, إنما المقصود عمله في محله الرفع على الفاعلية أو النصب على المفعولية, كما هو شأن إضافة المصادر والصفات(7)؛

=

(1) قوله: (إن) ساقط من س.

(2) الواو ساقطة من س

(3) نقل السيوطي كلام أبي حيان هذا أيضا في (همع الهوامع)4/24, ونقل الدماميني قريبا منه في (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)6/203, ونص كلام أبي حيان في (التذييل والتكميل)3/ل78 فيه زيادة وتفصيل, وهو:" وإنما لم يجز الحال من المجرور بالإضافة إذا كان ليس في موضع رفع ولا نصب نحو: مررت بغلام هند ضاحكة؛ لما تقرر من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها, وهند الجار لها إما معنى الإضافة, وهو نسبة الغلام إليها نسبة تقييدية, وإما اللام التي كانت قبل حصول الإضافة, وأيّما قدرته منهما لا يصلح أن يكون عاملا في الحال؛ لأنه يفيد تقييد هذه النسبة التي هي تقييدية بضحك هند, والنسبة ثابتة كانت هند ضاحكة أو لم تكن؛ فلذلك امتنع مجيء الحال من المضاف إليه الصريح الذي ليس في موضع فاعل ولا مفعول", وانظر أيضا (منهج السالك): 193.

(4) في س: (من).

(5) قوله: (أن) ساقط من س.

(6) العبارة سقيمة في س وهي: (فإن العمل الذي يعمله المضاف في المضاف إليه عمل دائما هو يفعل الجر في اللفظ).

(7) انظر المقاصد الشافية2/49.

ليكون في معنى الفاعل أو المفعول حتى يصح[1] مجيء الحال منه, فأين هذا من ذاك, هذا أمر وذاك أمر آخر يا تَائِه.

سارت مُشرِّقة وسرتُ مُغرِّبا [2] .....

ومَن هذا مبلغ علمه وفَهْمه يتصدى للمجتهدين ويردُّ عليهم بجهل! حَق مثل هذا أن يسكت ذليلا خاسئا, والعجب مِن هذا الذي يتكلم بمثل هذه الخبَاطَات[3] ومن طلبه لمناظرتي, وقوله في حضرة المعزِّ الأشرف القاضي كاتب السر الشريف[4]–أطال الله بقاءه–:"لا عِبْرة بالكتابة إنما المقصود اللسان", فبالله يا أولي الألباب مَن أناظر؟! أو مَن أخاطب؟! أكلم مَن لم يتْقِن مسألة من الواضحات بحيث التبَس عليه كلام النحاة فيها, وظَنَّ الصحيح فاسدا, والحق باطلا؟! وإذا كان هذا كلام عَين من الأَعْيان[5] ممن حدّث نفسه بولاية القضاء الأكبر ومَشْيَخة الشَّيخُونية[6] في فن

---

(1) قوله: (يصح) ساقط من س.

(2) صدر بيت من الكامل, وعجزه:

..... شتان بين مشرق ومغرب

ورد بلا نسبة في ديوان الصبابة: 140, وانظر طبقات الشافعية الكبرى228/4, شذرات الذهب151/5.

(3) يقال: فلان يخبط في عمياء, وفلان يخبط خبط عشواء: إذا ركب ما ركب بجهالة وبغير تبصر, انظر لسان العرب(خبط)281/7.

(4) كاتب السر هو الذي يوقع عن الملك, ويطلع على أسراره التي يكاتب بها, وعنه تصدر التواقيع بالولايات والعزل, انظر معيد النعم ومبيد النقم:30, ولعل المقصود به هنا أحد شخصين: الكمال بن البارزي, أو المحب بن الأشقر, انظر حسن المحاضرة134/2, حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور373/2.

(5) في س: (وإذا كان هذا الكلام من الأعيان).

(6) في س: (الشيوخ), ويقصد السيوطي بقوله: "مشيخة الشيخونية" الشيخ الأكبر لخانقاه شيخو التي بناها الأمير سيف الدين شيخو العمري عام 756هـ ورتب فيها عددا من الدروس منها أربعة على المذاهب الأربعة, وكان من شروطه في شيخها الأكبر تدريس الحنفية, انظر حسن المحاضرة 145/2.

العربية الذي هو أدْنى علوم المجتهد, فكيف لو نقَلتُه إلى دقيقة من دقائقها, أو رقَّيت به إلى دقائق البيان, أو دقائق الأصول, أو دقائق الاستنباط الذي هو مَلكة أُوتيها المجتهد مِنْحة ربانية؟![1] وليس هو علما مدونًا في كتب, إنما هي[2] قوة أَوْدَعها الله في المجتهدين, ما لهذا وأمثاله عندي إلا السكوت, وعدم الالتِفَات والإعْرَاض؛ عملا بالآية الكريمة[3].

قول المعترض:(قوله: " والحال لا يأتي من الخبر" إطلاق في موضع التقييد, فإنه إذا كان الخبر في معنى المفعول جاءت الحال منه) . أقول: المقام يُخصِّص, وقد ذُكر[4] عَقِبه ما يُفْهم منه التَّقييد.

قول[29ب] المعترض:(فحينئذ تَدَافَعَ كلامُك) . أقول: إنما يقع التَدَافُع بين الكلامين إذا كَانَا مُتَبايِنين, وأمَّا إذا كان إطلاق وتقييد, و[5] عُموم وخُصوص, فإنه يُحمل المطْلَق على المقيَّد, والعامِّ على الخاص ولا يعد تَدَافعًا, خصوصا[6] إذا كان الكلامان في سطر واحد, وإلا فيلزم إفساد كلام كثير من العلماء, وإلغاء قاعدة: حَمْل المطْلَق على المقيَّد[7].

---

(1) السيوطي يقصد نفسه بهذا الكلام.

(2) كذا في النسختين, ولعله يقصد: المَلَكة.

(3) من قوله تعالى: (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) , الأعراف: ﴿بِسْمِ

(4) في س: (ذكرنا).

(5) في س: (أو).

(6) في س: (وخصوصا).

(7) يرى الأحناف –ومنهم المعترض– أنه لا يحمل المطلق على المقيد, لا من جهة القياس, ولا من جهة اللفظ, انظر البحر المحيط في أصول الفقه3/12.

قول المعترض:(هذا يؤخذ من تمثيل الجُرومية. . . . إلخ) . أقول: هذا تصدِيق لقولي لا نَقْض[1] له, ولا عليّ إذا قررتُ حقا من كونه في أصْغَر المُخْتَصرات, فإن ذلك شاهد بصحته[2].

فإن قال المعترض:(أردتُ بذِكْر الاعتراض بذلك: أنه من الواضحات التي لا ينبغي التَنْبِيه عليها), قلتُ: خطاب الأغبياء يُسلك فيه مثل ذلك, ثم إن له نكتة ستذكر بعد هذا.

قول المعترض: (قوله: "وتقدير الكلام. . . .إلخ" ليس هذا التقدير موافقا لتمثيلهم الحال من الفاعل والمفعول بقولهم: لقيت زيدا راكبين. . . .إلخ) . أقول: هم لم يحَصُرُوا المثال في ذلك, والوصف لا يأتي فيه الاختلاف إنما يأتي في الجملة كقولك: لقي زيد عَمْرا يضربه, وذلك نظير الآية, فـ(يضربه) إما حال من الفاعل, أي: ضاربا له, أو من المفعول, أي: مضروبًا, والرَّابط بكلٍّ موجود, أو منهما أي: هذا ضاربًا وهذا مضروبًا, وعلى ذلك اعتمد العلامة البيضَاوي, وبذلك يُعلم عَظَمة محله, وشِدة تدقيقه, وزال الإشكال, ولله الحمد.

قول المعترض:(فإن الجملة مبنية للفاعل ومضافة إلى المفعول) . أقول: انظروا بالله يا أولي الألباب إلى هذا الكلام الذي يسْخَر منه الساخرون, هل سمعتم قط بأن جملة تخرج مضافة إلى مفعولها؟! إنما هي ناصبة للضمير مفعولا لها, ولا إضافةَ أصلا, ومَن بلغ أمره هذا يُحَدِّث نفسه بأنه يردُّ على آحَاد الناس فضلا عمن يدَّعي رتبة الاجتهاد.

قول المعترض:(فكيف يأتي بصيغة واحدة لفظا ومعنى ويكون حالا منهما) . أقول: لا شك أن الخصم يسلِّم القولين [30أ] الأولين, وهي كونها حالا من الفاعل على انفراده[1], وحالا

---

(1) في س: (نقص).

(2) في س: (لصحته).

من المفعول على انفراده, فإذا سلَّم صَلاحِية الصِّيغة لكل من الأمرين على انفراده[2] لَزِمَه تسليم القول الثالث؛ لأنه ليس فيه زيادة على القولين وإنما فيه الجمع بينهما, وكل صِيغة استُعْمِلت لمعنيين مختلفين على الانفراد جاز استعمالها لهما على الاجتماع عند مَن يقول بجواز استعمال المشترَك في معنييه, وإنما يمنع ذلك مَن لا يجوِّز هذا؛ ولهذا أشرتُ في آخر الجواب إلى أن في تجويز ذلك ملاحظةً لهذه القاعدة.

قول المعترض: (إذا عُلِم ذلك ظهر أن الجواب ليس فيه ما يصدر هذا الإشكال أصلا). أقول: قد عُلِم خلاف ذلك وأنه رَافع للإشكال من أصْلِه[3].

قول المعترض: (قوله: "وفي ذلك مُلاحظة. . . . إلخ" ممنوع, فإن المشترَك لفظ موضوع لمعنيين أو معان مختلفة. . . . إلى آخره). أقول: هذا المنع مَرْدُود؛ فإن هذه الجملة موضوعة لتُستعمَل[4] بمعنى اسم الفاعل, كما قال به مَن جعلها حالا من الفاعل, وبمعنى اسم المفعول, كما قال به[5] مَن جعلها حالا من المفعول, وهذان معنيان مختلفان, سوَّغ الأول بناؤها للفاعل, والثاني اتصالها بضمير المفعول, والجمع بينهما جمع بين معنيين مختلفين فثبتَ الاشتراك, فإن لم يكن اشتراك[6] فحقيقة ومجاز, وحكمها في الجمع[7] حكم المشترَك, ولمَّا كان هذا القدر مُشكِلا على القَاصِرين –كما سلمه المعترض–

=

(1) في س: (الانفراد).

(2) قوله: (وحالا من المفعول على انفراده, فإذا سلَّم صلاحية الصيغة لكل من الأمرين على انفراده) ساقط من س.

(3) في س: (أصوله).

(4) من س, وفي ز بالياء.

(5) قوله: (كما قال به) زيادة من س.

(6) في س: (الاشتراك).

(7) في س: (وحكمهما في الجميع).

احتجتُ أن أقول: فإذا قدّرتَ الحال من ضمير (ولي) كانت في تقدير: مخرِجا –بالكسر– ....إلخ؛ لأُقرِّب بهذا التقدير على الأذهان صحة مجيء الحال من الأمرين, فذكرتُ التقدير[1] على الأول وعلى الثاني ليقرِّب التقدير على الثالث, فلم يفْهَم المعترِض هذا القصد, وقال:"إنه يؤخذ من تمثيل (الجُروميّة)", يعني أنه واضح لا حاجة إليه, وليس كما ظَنَّ.

قول المعترض:(ينبغي للإنسان أن يحرص على دَعَة اللسان). أقول: هذا مُشترَك الالتزام, فإني ما بدأتُ أحدا بسوءٍ قط, بل ولا رددتُ عليه أول مرة, ولكن إذا كثُر تعرُّضهم لي بالباطل انتصرتُ في /[30ب] بعض الأوقات, ورددتُ بالحق, ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ﴾[2], وقد علم الله والناس أني احتملتُ الجَوْجَرِي[3] في عدة وقائع حتى رددتُ عليه في واحدة بعد صبر سنين[4] , وقد علم الله والناس ما بدأتُ صاحب هذا السؤال من البِشْر والحِشْمة ونشر الطِّيْب, وما قابلني به على ذلك من الإساءة[5] والأذى في[6] غير موجِب, وقد قال النبي ρ: "لو بغى جبل على جبل لدُكَّ[7] الباغي"[8] , فالله المستعان, ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

---

(1) قوله:(على الأذهان صحة مجيء الحال من الأمرين, فذكرت التقدير) ساقط من س.

(2) الشورى: 43.

(3) محمد بن عبد المنعم الجوجري(821هـ–889هـ), من فقهاء الشافعية, اشتغل بالفنون, وناب في القضاء مدة ثم تعفف عنه, من آثاره: (شرح شذور الذهب), (شرح الإرشاد), (شرح عمدة السالك), انظر الضوء اللامع123/8, البدر الطالع200/2.

(4) في رسالته: (اللفظ الجوهري في رد خَباط الجوجري), انظر فهرست مؤلفاتي ل/127, وقد ذكر السخاوي سبب ذلك فقال في (الضوء اللامع) 125/8:"ويغلب على ظني أن ذلك انتقام لكونه كتب مع البقاعي في مسألة الغزالي".

(5) قوله: (الإساءة) ساقط من س.

(6) في س: (من)

(7) قوله: (لدك) ساقط من س.

(8) جاء الحديث موقوفا على ابن عباس τ في (الأدب للفرد): 206, برقم: 588.

عَود على بدء[1], قد رأيتُ أن أعود[2] إلى ذكر اعتراضات هذا المعترِض وأُنْشِد عند كل اعتراض منها بيتا من كلام ولي الله[3]، وسِراج أهل المحبة سيدي عمر بن الفَارض –نفعنا الله به– بحيثُ يكون ذلك البيت يتضمن الجواب عن ذلك الاعتراض[4], واخترتُ[5] كونه من كلام ابن الفارض تبرُّكا به, وإغَاظة لهذا الغبي[6] المحْجُوب.

قوله[7] على قولي: "إن مَن قرأ الرضي لم يترق": (ممنوع لا بد له من دليل).

يُنشد[8] في جوابه قوله:

وما ظفِرَتْ بالوُدِّ روحٌ مُراحَةٌ[9] ولا بالوَلا نَفسٌ صفا العيشِ وَدَّتِ[10]

قوله: (الصواب أن مَن قرأ (الأجر ومنيته) وفهمها سُمِّي مشاركا).

يُنشد في جوابه:

وأَينَ الصَّفا هَيهاتَ من عَيشِ عاشِقٍ وجَنَّةُ عَدنٍ بالمَكَارِهِ حُفَّتِ[11]

---

(1) قوله: (عود على بدء) ساقط من س.

(2) في س: (العود).

(3) قوله: (الله) زيادة من س.

(4) الأبيات من التائية الكبرى المسماة بـ(نظم السلوك), وهي على البحر الطويل, ومطلعها:

سقتني حُمَيَّا الحُبِّ راحةَ مُقلتي وكأسي مُحَيَّا من عن الحسنِ جَلَّتِ

(5) في س: (أخذت).

(6) في س: (وإفاضة لهذا المعنى).

(7) في س: (وله).

(8) في س: (نشد).

(9) في س: (براحة).

(10) الديوان: 37.

(11) السابق: 37.

قوله على قوله: "والمحاة . . . إلخ": (تحصيل الحاصل، فلا فائدة في ذكره).

يُنشد في جوابه قوله:

وعُنوانُ شأني ما أَبُثُّكِ بَعضَهُ وما تحتَهُ إظهارُهُ فوقَ قُدرتي

وأُمسِكُ[1] عَجزاً عَن أُمورٍ كَثيرةٍ بنُطقِيَ لَن[2] تُحصَى وَلَو قُلتُ قَلَّتِ[3]

قوله على قوله: "في غاية الوضوح": (ممنوع، وسند المنع أنه ليس مدركا بالبديهة[4] . . . إلخ)، يُنشد في جوابه قوله:

وأينَ السُّهى من[5] أكمَهٍ عن مُرادِهِ سَهَا عَمَهاً لكن أمانيكَ غَرَّتِ[6]

أَتيتَ بُيوتاً لم تَنَل من ظُهُورها وأَبوابُها عن قرعِ مثلِكَ سُدَّتِ[7]

قوله: (يقتضي أن[8] المبدأ يجوز تعدده مع اتحاد خبره . . . إلخ)، يُنشد في جوابه قوله:

وكُلُّ الذي شاهدْتَهُ فِعْلُ واحِدٍ بمُفْرَدِهِ لكن بحُجْبِ الأكِنَّةِ

[31] إذا ما أزال السِّترَ لم ترَ غيرَهُ ولم يَبْقَ بالأشْكالِ أشكالُ رِيْبَةِ[9]

---

(1) من الديوان, وفي ز و س: (وأسكت).

(2) من الديوان, وفي ز و س: (لم).

(3) الديوان: 35.

(4) في س: (البداهة).

(5) من الديوان, وفي ز و س: (عن).

(6) من س والديوان, وفي ز: (أَعْرَتِ).

(7) الديوان: 39.

(8) قوله: (أن) ساقط من س.

(9) من س والديوان: 80, وفي ز: (بالأشكال ريبة رُتبة).

قوله: (ألا ترى إلى مثيلهم. . . إلخ)، يُنشد في جوابه قوله:

فدَعْ عنكَ دَعوى[1] الحبِّ وادعُ لِغيرِهِ فؤادَكَ وادفَعْ عنكَ غَيَّكَ[2] بالَّتي

قوله: (ليس هذا التقدير موافقا[3] لتمثيلهم. . . إلخ)، يُنشد في جوابه:

ولا تكُ مِمّنْ طَيَّشَتْهُ دُروسُهُ بحيثُ استَقَلّتْ عقلَهُ واستقرَّتِ

فنَمَّ وراءَ النَّقلِ عِلْمٌ يَدِقُّ عن مَدارِكِ غاياتِ العقولِ السَّلِيمَةِ[4]

قوله: (إذا علم ذلك ظهر أن الجواب ليس فيه ما يصدر هذا الإشكال)، يُنشد في جوابه قوله:

ونَهجُ سبيلي واضِحٌ لِمَنِ اهتدَى وَلَكِنَّها[5] الأهواءُ[6] عَمَّت فأَعْمَتِ[7]

قوله: (ينبغي للإنسان أن يحرص على دفاع اللسان)، يُنشد في جوابه قوله:

ويَحسُنُ إظهارُ التَجلُّدِ للعِدَى ويقبُحُ غَيرُ العَجزِ عندَ الأَحِبَّةِ[8]

قوله[1]: (ليدخل في معنى قوله. . . . إلخ)، يُنشد في جوابه قوله:

---

(1) قوله: (دعوى) ساقط من س.

(2) من س والديوان: 40, وفي ز: (غيا).

(3) من س, وفي ز: (للوافق).

(4) الديوان: 78.

(5) من الديوان, وفي ز و س: (ولكنما).

(6) في س: (الأهوال).

(7) الديوان: 39.

(8) السابق: 36.

وإِنِّي إلى التَّهديدِ بِالمَوتِ راكِنٌ ومِن هَولِهِ أركانُ غيريَ هُدَّتِ[2]

تمَّت الرسالة[3] بحمد الله وعونه وحسن توفيقه, والحمد لله أولا وآخرا, وظاهرا وباطنا[4], وصلَّى الله على سيدنا محمد النبي الأمِّي وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليما كثيرا كثيرا[5].

=

(1) قوله: (قوله) ساقط من س.

(2) الديوان: 40.

(3) قوله: (الرسالة) ساقط من س.

(4) قوله: (والحمد لله أولا وآخرا, وظاهرا وباطنا) زيادة من س.

(5) يبدو أن هذه الخاتمة من عمل الناسخ.

فهرس المصادر والمراجع

1. الإبهاج في شرح المنهاج, لعلي السبكي, تحقيق جماعة من العلماء, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1404هـ.
2. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام, لابن دقيق العيد, دار الكتب العلمية, بيروت.
3. إحياء علوم الدين, لأبي حامد الغزالي, دار المعرفة, بيروت.
4. الأدب المفرد, لمحمد البخاري, تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي, دار البشائر الإسلامية, ط3, 1409هـ/ 1989م.
5. الأشباه والنظائر في النحو, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, تحقيق عبد العال مكرم, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط1, 1406هـ/1985م.
6. الأعلام, لخير الدين الزركلي, دار العلم للملايين, بيروت, ط7, 1986م.
7. إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء, لمحمد راغب الطباخ الحلبي, تصحيح محمد كمال, دار القلم العربي, حلب, ط2, 1409هـ/1989م.
8. ألفية ابن مالك في النحو والصرف, لابن مالك الأندلسي, مؤسسة الرسالة بيروت, ط2, 1409هـ/1988م.
9. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي), لناصر الدين البيضاوي, دار الفكر, بيروت.
10. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, لابن هشام الأنصاري, تحقيق محمد عبد الحميد, دار الفكر, بيروت.
11. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون, لإسماعيل باشا الباباني, دار الكتب العلمية, بيروت, 1413هـ/1992م.
12. البحر المحيط في أصول الفقه, لبرهان الدين الزركشي, ضبطه د. محمد تامر, مكتبة عباس الباز, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1421هـ/2000م.
13. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع, لمحمد الشوكاني, دار المعرفة, بيروت.
14. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, تحقيق محمد أبو الفضل, دار الفكر, ط2, 1399هـ/1979م.

15. تاريخ الأدب العربي, لكارل بروكلمان, القسم السادس(10–11), نقله إلى العربية د. محمود حجازي ود. حسن إسماعيل, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1995م.
16. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام, للحافظ محمد الذهبي, تحقيق د. عمر تدمري, دار الكتاب العربي, بيروت, ط1, 1407هـ/1987م.
17. التبيان في إعراب القرآن, لأبي البقاء العكبري, تحقيق علي البجاوي, دار الجيل, بيروت, ط2, 1407هـ/1987م.
18. التحدث بنعمة الله, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, المكتبة العصرية, بيروت, 2002م.
19. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية, لمحمد عبد الحميد, دار السلام, الرياض, ط2, 1417هـ/1997م.
20. التذييل والتكميل لكتاب التسهيل, لأبي حيان الأندلسي, مخطوط دار الكتب المصرية برقم 6016.
21. التصريح بمضمون التوضيح, للشيخ خالد الأزهري, تحقيق د. عبد الفتاح بحيري, الزهراء للإعلام العربي, القاهرة, ط1, 1418هـ/1997م.
22. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد, لبدر الدين الدماميني, تحقيق د. محمد المفدى, ط2, 1421هـ/2001م.
23. تفسير البحر المحيط, لأبي حيان الأندلسي, تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1422هـ/2001م.
24. التهذيب الوسيط في النحو, لابن يعيش الصنعاني, تحقيق د. فخر قدارة, دار الجيل, بيروت, ط1, 1411هـ/1991م.
25. التوضيح في حل غوامض التنقيح, لعبيد الله المحبوبي الحنفي, تحقيق زكريا عمران, دار الكتب العلمية, بيروت, 1416هـ/1996م.
26. تيسير مصطلح الحديث, د. محمود الطحان, مركز الهدى للدراسات, الإسكندرية, 1415هـ.
27. جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية, لعبد العال مكرم, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1409هـ/1989م.
28. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, لمحمد بن علي الصبان, دار إحياء الكتب العربية.

29. حاشية يس الحمصي على شرح الشهاب الفاكهي المسمى بمجيب الندا على المقدمة المسماة قطر الندى وبل الصدى.
30. الحاوي للفتاوى, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, دار الكتب العامة, 1402هـ/1982م.
31. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, الهند, 1917م.
32. حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور, لابن تغري بردي, تحقيق محمد كمال الدين, عالم الكتب, ط1, 1410هـ/1990م.
33. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, للحافظ ابن حجر العسقلاني, مجلس دائرة المعارف, حيدر أباد, الهند, ط2, 1392هـ/1972م.
34. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, للسمين الحلبي, تحقيق د. أحمد الخراط, دار القلم, دمشق, ط1, 1407هـ/1987م.
35. دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها, لأحمد الخازندار ومحمد الشيباني, مكتبة ابن تيمية, ط 1, 1403هـ/1983م.
36. ديوان ابن الفارض, شرحه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع, دار القلم, بيروت.
37. ديوان الصبابة, لابن حجلة التلمساني, حققه وعلق عليه محمد الدسوقي, مكتبة ابن سينا, القاهرة.
38. الرد على المنطقيين, لشيخ الإسلام ابن تيمية, دار ترجمان السنة, باكستان, 1396هـ/1976م.
39. روضة الطالبين, لمحي الدين النووي, المكتب الإسلامي, بيروت, ط2, 1405هـ.
40. سير أعلام النبلاء, للحافظ محمد الذهبي, تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط9, 1413هـ/1993م.
41. شذرات الذهب في أخبار من ذهب, لابن العماد الحنبلي, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
42. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك, لابن طولون الصالحي, تحقيق د. عبدالحميد الكبيسي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1423هـ/2002م.
43. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, لعبد الله بن عقيل المصري, تحقيق محمد عبد الحميد, دار اللغات, ط14, 1384هـ/1964م.
44. شرح ألفية ابن مالك, لابن جابر الأندلسي, تحقيق د. عبد الحميد السيد, المكتبة الأزهرية للتراث, 1420هـ/2000م.
45. 42–شرح ألفية ابن مالك, للبدر بن مالك, تحقيق د. عبد الحميد السيد, دار الجيل, بيروت.

46. شرح التسهيل, لابن مالك الأندلسي, تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون, هجر للطباعة والنشر, ط1, 1410هـ/1990م.
47. شرح جمل الزجاجي, لابن عصفور الإشبيلي, تحقيق د. صاحب أبو جناح, المكتبة الفيصلية.
48. شرح الكافية الشافية, لابن مالك الأندلسي, تحقيق د. عبد المنعم هريدي, مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى, ط1, 1402هـ/1982م.
49. شرح المفصل, لابن يعيش الحلبي, عالم الكتب, بيروت.
50. شرح المكودي على ألفية ابن مالك, لعبد الرحمن المكودي, ضبطه إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت, 1417هـ/1997م.
51. صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام, ومختصر كتاب نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, علق عليه سامي النشار, دار الكتب العلمية, بيروت.
52. الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع, لمحمد السخاوي, دار مكتبة الحياة, بيروت.
53. طبقات الشافعية الكبرى, لتاج الدين السبكي, تحقيق د.محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو, هجر للطباعة والنشر, ط2, 1413هـ.
54. طبقات المفسرين, لأحمد بن محمد الداودي, تحقيق سليمان الخزي, مكتبة العلوم والحكم, السعودية, ط1, 1417هـ/1997م.
55. عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي), لشهاب الدين أحمد الخفاجي, ضبط وتخريج عبد الرزاق المهدي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1417هـ/1997م.
56. فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير), لعبد الكَرِيم بن محمد الرافعي, دار الفكر.
57. الفرائد الجديدة (تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة), لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, تحقيق عبد الكَرِيم المدرس, وزارة الأوقاف, الجمهورية العراقية.
58. فهرست مؤلفاتي, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, مخطوط ضمن مجموع برقم 41747, المكتبة الأزهرية.
59. القاموس المحيط, لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي, إعداد وتقديم محمد المرعشلي, دار إحياء التراث العربي, ط1, 1417هـ/1997م.

60. كتاب سيبويه, لعمرو بن عثمان بن قنبر, تحقيق عبد السلام هارون, دار الجيل بيروت, ط1, 1411هـ/1991م.
61. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, لحاجي خليفة القسطنطيني, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
62. لسان العرب, لابن منظور الإفريقي, دار صادر, بيروت, ط3, 1414هـ/1994م.
63. المجيد في إعراب القرآن المجيد, لإبراهيم السفاقسي, تحقيق موسى زنين, كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث, طرابلس, ليبيا, ط1, 1401هـ/1992م.
64. المسائل البصريات, لأبي علي الفارسي, تحقيق د.محمد الشاطر, مطبعة المدني, مصر, ط1, 1405هـ/1985م.
65. مشكل إعراب القرآن, لمكي بن أبي طالب, تحقيق د. حاتم الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط4, 1408هـ/1988م.
66. مصرع التصوف (تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي, وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد), لبرهان الدين البقاعي, تحقيق عبد الرحمن الوكيل, مكتبة عباس الباز, مكة المكرمة.
67. معجم المؤلفين, لعمر كحالة, دار إحياء التراث العربي.
68. معجم المناهي اللفظية, لبكر أبو زيد, دار العاصمة, الرياض, ط3, 1417هـ/1996م.
69. معيد النعم ومبيد النقم, لتاج الدين السبكي, تحقيق محمد النجار وآخرين, مكتبة الخانجي, مصر, ط2, 1413هـ/1993م.
70. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, لابن هشام الأنصاري, تحقيق د. مازن المبارك ومحمد حمد الله, مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
71. مفاكهة الخلان في حوادث الزمان, لمحمد بن طولون الصالحي, وضع حواشيه خليل منصور, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1418هـ/1998م.
72. المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية, لأبي لإسحاق الشاطبي, تحقيق د. عياد الثبيتي, دار التراث, مكة, ط1, 1417هـ/1996م.
73. المقرب, لابن عصفور الإشبيلي, تحقيق أحمد الجواري و عبد الله الجبوري, ط1, 1391هـ/1971م.
74. مكتبة الجلال السيوطي, لأحمد إقبال, دار المغرب, الرباط, 1397هـ/1977م.

75. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك, لأبي حيان الأندلسي, تحقيق سدني جليزر, نيوهافن, أمريكا, 1947م.
76. نظم العقيان في أعيان الأعيان, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, حرره فليب حتى, المكتبة العلمية, بيروت, 1927م.
77. نواهد الأبكار وشواهد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي), لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, تحقيق محمد كمال علي, رسالة دكتوراه من الآية (21) من سورة البقرة إلى الآية (112) من سورة آل عمران, جامعة أم القرى, 1424هـ.
78. همع الهوامع شرح جمع الجوامع, لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي, تحقيق عبد العال مكرم, عالم الكتب, القاهرة, 1421هـ/2001م.
79. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, لشمس الدين بن خلكان, تحقيق د. إحسان عباس, دار صادر, بيروت.

فهرس الموضوعات

المقدمة 449
القسم الأول: الدِّراسة 450
القسم الثاني: النص المحقق 468
فهرس المصادر والمراجع 504
فهرس الموضوعات 510